

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٦٤

الأربعاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد بوساه
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

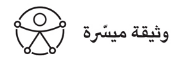
جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1518172 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق يوهانيس جبرمسكل تسفاماريام، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان؛ واللواء مايكل لوليسغارد، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ واللواء مايكل فين، رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لعقد هذه الجلسة مع جميع قادة القوات، وللاستفادة من هذا اللقاء الذي يتم كل عام. إنها فرصة سانحة لقضاء الأسبوع كاملا في مناقشة مع زملائنا العسكريين بشأن جميع التحديات التي تواجههم. وأود أن أكو صريحا السيد الرئيس: كل قائد من قادة قواتنا لديه قصة يحكيها - قصة شجاعة وتصميم، ولكنها أيضا مليئة بالتحديات. تشكل تلك القصص واقعا وينبغي لنا أن نشعر بالامتنان تجاههم، بسبب ما يبدون من مواقف بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام، وتحديدا مكتب الشؤون العسكرية. وفي حين أن لكل منهم قصة يرويها، فقد رأينا أنه في هذا العام من الأهمية بمكان التركيز على ثلاث مسائل ذات صلة وثيقة بالحالات التي نواجهها في الوقت الحاضر.

أولا سنستمع إلى الفريق يوهانيس جبرمسكل تسفاماريام الذي بعد أن كان قائد القوة في أبيي، يضطلع الآن بنفس المهام في جنوب السودان، حيث يواجه التحديات الهائلة المرتبطة بحماية المدنيين في أوضاع يعلمها مجلس الأمن جيدا. وبعد ذلك سنستمع إلى اللواء فين، الذي، بصفته قائد القوة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، يواجه سياقا تغير كثيرا عما كان عملية حفظ سلام تقليدية. لكنه، في إطار هذه الحالة المتفاقمة، يواجه صعوبة خاصة تتمثل فيما تفرضه البلدان المساهمة بقوات من محاذير.

وأعتقد أنَّ ذلك شيء مفيد ينبغي للمجلس أن يأخذه في الحسبان.

أخيراً لا آخراً، سنستمع إلى اللواء لوليسغارد، الذي تولّى مؤخراً قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهذا سيلفت الانتباه إلى مسألة التهديدات غير المتناظرة، وإلى البيئة المحددة بالغة الصعوبة التي يواجهها يومياً في البعثة. وقد يتذكر الأعضاء، أن البعثة منيت بخسائر أكثر من أية عملية أخرى في السنوات العشرين الماضية – وهو مثال واضح على على حفظ السلام في الوقت الحاضر.

ولن أقول المزيد؛ إذ سيطرح كلٌّ من القادة وجهات نظره. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكرهم جميعاً مجدداً، شكراً جزيلاً علنيا على التزامهم وتفانيهم في واجبات لم تكن أبدا صعبة كما هي حالياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق تسفاماريام.

الفريق تسفاماريام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم لمناقشة حماية المدنيين في جنوب السودان، المهمة الرئيسية المُناطة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق لأفراد البعثة، الذين يواصلون العمل بشجاعة لحماية عشرات الآلاف من المدنيين المعرَّضين لتهديد العنف الجسدي، وحماية حقوق الإنسان وتيسير عمل المجتمع الإنساني في تقديم المساعدة لملايين المحتاجين من أبناء جنوب السودان، في ظل القيادة المقتدرة للسيدة إلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجنوب السودان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأشكر بشكل خاص البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي قدَّمت أفراداً نظاميين وأصولاً تشتدُّ الحاجة إليهما.

وفي حالةٍ من النزاع المتواصل مثل الذي في جنوب السودان، حيث لا يولي الطرفان والقوات المتحالفة اهتماما يذكر لقوانين الحرب، يكافح حفَظَة السلام لتنفيذ ولايتهم لحماية المدنيين. والتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عديدة.

أولاً، إنَّ القيود التي يفرضها الطرفان على الوصول وحرية التنقل تُعيق بشكل أساسي حتى أبسط جهودنا لحماية المدنيين. وكلا الجانبين يواصلان انتهاك اتفاق مركز القوات، بينما يُعيقان أو يؤخران نقل المعدات المملوكة للوحدات ويطلبان وصولاً غير قانوني. وعلاوة على ذلك، إنَّ أولئك الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين يشكلون هم أنفسهم تهديدات لسلامة المدنيين.

ثانياً، كما شهدنا في الشهر الماضي في ولاية أعالي النيل، علِقت مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بين النيران المتبادَلة. وأثناء القتال في ملُوت في ١٩ أيار/مايو، أصيبت قاعدة البعثة بأكثر من ٢٠ قذيفة مدفعية وطلقات طائشة. وقد قُتِل تسعة أشخاص مشردين داخلياً وأصيب ١١ شخصاً آخر بجروح. وكانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تُشرِك القيادة على الجانبين، وتحثهم على وقف عمليات القتال واحترام حُرمة منشآت الأمم المتحدة. وتتخذ قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أيضاً تدابير للتعزيز والتدعيم لحماية المدنيين الباحثين عن مأوى، وتتيح إيصال المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، إننا نواجه تحدياً لجهود البعثة لحماية الأشخاص الضعفاء، بصرف النظر عن موقعهم. فحماية المدنيين لا تقتصر على مجرد توفير موقع ثابت آمن، ولا هي توضيح وجود ثابت. فتركيزنا، بدل ذلك، ينصب على تمكين تنقل المدنيين وحمايتهم استباقياً في مناطق منشئهم، وتأمين تحركاتهم التقليدية وتمكينهم من كسب موارد معيشتهم. وقد دأبت البعثة على إظهار وجودها خارج قواعدها، منفِّذة دوريات قصيرة المدة وطويلتها لردع العنف ضد المدنيين، وإشراك الفئات الضعيفة استباقياً عبْر إنشاء قواعد عمليات أمامية في مَلَكال، مع مخططات لإنشاء مرافق مماثلة في بانتيو وبور، لأنَّه لا يمكن تجاهل عامل الجذب لمواقع حمايتنا الثابتة.

إنَّ بعض الأشخاص المشردين داخياً متشجعون للبقاء في مواقع الحماية لفترة ممتدة من الوقت بسبب الخدمات المقدَّمة. ومنذ نشوب النزاع المسلح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تنامت تلك المواقع وهي مستمرة في التنامي. وهناك الآن أكثر من ١٣٦،٠٠٠ شخص مشرد داخلياً يأوون في سبعة مواقع لحماية المدنيين. وللكثيرين الذين لم يكن لديهم خيار آخر سوى السعي إلى الحماية، فضلاً عن أولئك الذين يعتبرون تلك المواقع نقاط وصول إلى تقديم الخدمات، فإنّها الآن توفِّر مكاناً أكثر ملاءمة وأمناً للعيش. ويجب علينا تقييم استدامة هذا الترتيب. وبدون سلام قابل للحياة في جميع أنحاء البلد، يتعين علينا إجراء تقييم حقيقي للفترة التي يمكن فيها للبعثة، وينبغي لها، أن توفر الحماية لأولئك الذين يقطنون المواقع حالياً.

وبخلاف تلك التحديات، يقتضي التنفيذ الناجح لولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين توافر قيادة وسيطرة فعَّالتَين، والتزاماً ثابتاً من قِبل القوات وموارد كافية. والقيادة والسيطرة في غاية الأهمية من منظور عسكري. ويجب تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين ذات المستوى التشغيلي على المستوى التكتيكي في سياقات يمكن أن تمرَّ فيها أيام، بل وأسابيع، بدون اتصال مباشر بين القادة ومرؤوسيهم. وإذ أن حفظة السلام في الميدان، من الضروري أن تكون الاستراتيجية لا مركزية: أي أن تكون للضباط القادة حرية كبيرة للعمل. وهم بذلك قوة رئيسية تمكينية وحلقة أساسية في سلسلة حماية المدنيين. لذا، من الضروري أن تكون هناك ثقة داخل سلسلة القيادة، فضلاً عن الثقة بأنَّ أوامر القادة ومقاصدهم مفهومة وستُنفَّذ بلا إخفاق.

إنَّ حماية المدنيين تفترض مسبقاً أيضاً التزاماً ثابتاً بسلامة الناس وأمنهم في منطقة عمليات ما. وهي تستند إلى فهم أنَّ أولئك المسؤولين عن تلك الحماية مستعدونلاتخاذ تدابير استباقية ووضع أنفسهم بين التهديد والمدنيين عند الاقتضاء. ومع أنَّ وحدة مدرَّبة قد تكون قادرة تقنياً على الاشتباك عسكريا أو شرطيا، فإنَّ تلك القدرة التقنية وحدها غير كافية لحماية المدنيين. وأعتقد أنَّ مدى الاستعداد هو أثمن أصل للحماية في عمليات حفظ السلام.

أخيراً، إنَّ حماية المدنيين تقتضي موارد لوجستية ومالية وبشرية كبيرة، تتناسب مع الولاية والتوقعات والوقائع الميدانية. والقيود التي نواجهها في هذا الصدد، ولا سيما غياب عوامل التمكين الأساسية، مثل الدعم الجوي القريب، اللوجستيات الكافية، الاستخبارات، الاستطلاع وقدرات الاستجابة لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، تؤثر سلباً على إنذارنا المبكِّر وعملياتنا اليومية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن حماية المدنيين مسؤولية مشتركة فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية ومن بينها المجتمع الدولي والسلطات المضيفة. ويتوقف إحراز نجاح على مستوى العمليات على نشر قوات مدربة بشكل جيد ومجهزة على نحو جيد ولديها العقلية السليمة لردع المعتدين المحتملين والحد من مستويات العنف. فالقوات الهدامة تدعو إلى العدوان والتلاعب، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر للجميع. ويتطلب النجاح في حماية المدنيين قيادة ابتكارية تُترجم إلى إجراءات فعالة على أرض الواقع. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في إخضاع من يلحقون الأذى بالمدنيين، أو يعطلون بشكل مباشر جهودنا لحمايتهم، للمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الفريق تسفاماريم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء لوليسغارد.

اللواء لوليسغارد (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أتكلم في هذا المحفل بشأن مسألة العمل في بيئة غير متناظرة. وكما يعلم المجلس، فإنني أتولى قيادة قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وردا عن السؤال المتأصل في الموضوع – عما إذا كانت البعثة موجهة نحو العمل في بيئة غير متناظرة أم لا – فإنني أقول: لا، الأمر ليس كذلك. فلدي بعض الأصول الجيدة، ولكن عموما هناك بعض أوجه القصور الرئيسية التي تجعلنا معرضين للخطر بشكل بالغ.

ونظرا لأن مالي مدرجة في أغلب الأحيان في جدول أعمال مجلس الأمن، لن أشرح بالتفصيل التهديدات والتحديات الماثلة في البلد. وفي حين نعتبر تحالفات المنبر والتنسيقية مؤلفة مما يسمى بالجماعات المسلحة الممتثلة لاتفاق واغادوغو فإن الجماعات الجهادية هي الجماعات الرئيسية، ولكنها ليست الوحيدة، التي تعادي بعثة الأمم المتحدة. وأساليبها المفضلة

هي الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات الانتحارية، وزرع الألغام على طول طرقنا، ونصب الكمائن، وقصف معسكراتنا بالصواريخ وقذائف الهاون. وكانت النتيجة أن البعثة سجلت وبفارق كبير أعبر عدد من الخسائر في صفوف قوات بعثات الأمم المتحدة، إذ قتل ٣٦ جنديا وأصيب أكثر من ٢٠٠ منذ عام ٢٠١٣، وهو أمر يثير قلقي العميق واستيائي.

وتسند إلينا ولاية معززة للدفاع عن النفس من أجل القيام بحفظ السلام في مثل تلك البيئة. ومع ذلك، لا يمكن ولا ينبغي أن نُكلف بالقيام بعمليات هجومية للتصدي للتهديدات التي تواجهنا. ولذلك، فإننا نقتصر، من منطلق دفاعي بشكل رئيسي، على محاولة حماية السكان وأنفسنا على أفضل نحو ممكن. وأرى أن ذلك يتطلب القدرة على إتقان ثلاث مهام. المهمة الأولى هي فهم البيئة - من ومتى وأين وكيف، وما إلى ذلك. ومن خلال ذلك الفهم وحده يمكننا أن نمنع وقوع الهجمات، إما بالتأثير على القيادة أو ردع الجماعات بتواجدنا في المكان الصحيح. كما أننا بحاجة إلى الوعي القوي بالحالة من أجل مراقبة أي وقف لإطلاق النار في ذلك البلد الشاسع. ثانيا، يتعين علينا بث الطمأنينة في نفوس السكان وإقناعهم بالإيمان بإمكانية تحقيق مستقبل بدون الجماعات المسلحة. وفي أثناء القيام بذلك العمل، لا بد أن نكون قادرين على حماية أنفسنا.

وبالنسبة للمهمة الأولى المتعلقة بالفهم، لدينا أخبار طيبة. ففي بعثة الأمم المتحدة نفذنا مفهوما استخباراتيا جديدا - وهو وحدة دمج جميع مصادر المعلومات. ولدعم ذلك، لدي تحت تصرفي قوات للعمليات الخاصة ومروحيات. ويشكل القبول بجمع المعلومات الاستخباراتية باعتباره جزءا لا يتجزأ من عملياتنا خطوة هائلة إلى الأمام في طريقة عمل الأمم المتحدة. ولدي في الوقت الحالي عدد من الأصول المتطورة، بما في ذلك مركبات جوية بدون طيار وقدرة قوية من موظفي الاستخبارات المنتشرين في المركز والقادرين على إجراء التقييمات. وقد قطعنا شوطا طويلا، وأنا أتلقى بالتأكيد في الوقت الحالي معلومات استخباراتية جيدة وموثوقة تساعدني على فهم البيئة. ومع ذلك، إذا واصلنا - نحن الأمم المتحدة - العمل في تلك البيئات، يتعين علينا أن نستغل ذلك المفهوم بشكل إضافي. ونحن بحاجة إلى المزيد من أصول جمع المعلومات الاستخباراتية على المستويات الدنيا، والأمر الأهم، نحن بحاجة إلى قدرات من الموظفين للاستفادة بصورة أفضل من المعلومات الاستخباراتية. إنني أمارس ضغطا شديدا لتوفير القوام الكامل من الموظفين لجميع مقار قواتي، والذين يجب أن يكونوا مزودين بالمهارات المناسبة، وهذا أمر هام. فالمعلومات الاستخباراتية تشكل أولوية.

والمهمة التالية هي بث الطمأنينة في نفوس السكان وإقناعهم. وأفضل طريقة لمواجهة التهديد غير المتناظر هي، بطبيعة الحال، الحصول على دعم السكان. فإذا آمن السكان بوجود البديل - في قوة حفظ السلام - فإنهم سيترددون في دعم الارهابيين أو الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك قطاع الطرق، وفي نهاية المطاف، ستفقد تلك الجماعات أماكن اختبائها. ولدى البعثة قسم قوي لشؤون الإعلام يعمل بفعالية مع وسائط الإعلام، ويصدر البيانات ويعد البرامج الإخبارية الإذاعية وما إلى ذلك. ولكننا بحاجة إلى ما أسميه مفهوم عمليات المعلومات الذي يجمع بين جميع أنشطة توجيه الرسائل بطريقة منسقة. فينبغي أن يتكلم القادة والجنود في الميدان وأن يتفاعلوا بصورة أوثق مع السكان، وأن يتكلموا عن العمل الذي يقومون به، ولماذا يتواجدون هناك، وعما يجري من عمل وما إلى ذلك. وباقتران تلك الرسائل مع المشاريع السريعة الأثر وغيرها من أنشطة التوعية، سنتمكن بطريقة منسقة من إنشاء تصور إيجابي للقوة ولما هو البديل للحرب. ولذلك، أشعر بالسرور إذ أرى المشروع الأول

لمفهوم البعثة الجديد يذكر فعلا عمليات المعلومات. ولذلك السبب، أنشأت الآن خلية صغيرة لعمليات الإعلام في قسم التخطيط في مقر القوة. وينبغي أن نستغل ذلك المفهوم بشكل إضافي.

وفي حين نعمل بشأن فهم البيئة ومنع الهجمات وبث الطمأنينة في نفوس السكان – وباختصار، تحقيق استقرار الحالة – يتعين علينا أن نحمي أنفسنا. ويتعين حماية أي شيء ينقل بالطريق البري في بيئة معادية مثل البيئة السائدة في شمال مالي. وذلك يعني الحماية من الألغام، وينبغي أن تكون جميع الوحدات قادرة على البحث عن الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة وكشفها وتفاديها. ومن نافل القول إن جلوس ثمانية من جنود الأمم المتحدة في العراء فوق سيارة بيك أب غير مصفحة من طراز لاندكروزر لا يوفر لهم أية فرصة للنجاة إذا أصيبت المركبة بتفجير لغم أو جهاز متفجر مرتجل. وينطبق نفس الشيء على شاحنات الإمدادات المدنية التي تعمل بدون حماية. وباختصار، يجب أن نتأكد من أن تكون أي وحدة عسكرية تعمل في بيئة معادية مجهزة بشكل جديد، مع مركبات محمية للقوات التي تعمل خارج المعسكرات.

كما ينبغي أن نزود المعسكرات الجيدة الحماية بظروف معيشة جيدة، لا سيما حينما نقيم معسكرات في مناطق متنازع عليها حيث تجري القوات يوميا عمليات خطرة خارج معسكراتها. فهي بحاجة إلى ملاذ آمن لكي تعود إليه. ولا يمكننا إطلاقا تحقيق الحماية الكاملة من أي شيء، ولكن قواتنا تستحق أن تكون محمية بشكل جيد في معسكراتها من القصف أو من تفجير انتحاري لسيارة محملة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وللأسف، هذا ليس الحال دائما في مالي. ومع ذلك، أود أن أضيف أننا نعمل على تحسين ذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق تطبيق التكنولوجيا الجديدة، وأحد الأمثلة عليها جهاز الإنذار من إطلاق النار غير المباشر. ويحتاج الجنود أيضا إلى الحصول على مكان الايواء المناسب والمياه ومصادر الطاقة وأبسط مستويات الرفاه. وأعلم أن الكثير من ذلك يقع بشكل أساسي في نطاق مسؤولية الدول المساهمة بقوات، وهي مسؤولية أعتقد أنه ينبغي تقييمها والتصديق عليها قبل السماح بنشر الوحدة. ولكن حينما لا تضيف أية وحدة تلك القدرات إلى بعثة الأمم المتحدة، أعتقد أن الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تساعد البعثة.

وأخيرا، أود أن أقول إننا بحاجة إلى لوجستيات قوية، ماذا أعني بذلك؟ إن نظام الأمم المتحدة الذي أثبت نجاحه والذي يقوم بموجبه دعم البعثات بإيصال الإمدادات باستخدام مقاولين مدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة، ربما يكون مفيدا في بعثات معينة مستقرة تماما وتواجه مستويات تهديدات منخفضة.

ولكنها لا تعمل في بيئة معادية مثل تلك الموجودة في مالي. ولكي أكون محددا تماما، فإن وقوع أعمال أعدائية في المنطقة الواقعة إلى الشمال من نهر النيجر بات أمرا وشيكا جدا وحالة الطرق سيئة جدا لدرجة أن الاستمرار في الذهاب إلى هناك على متن شاحنات مدنية قديمة ومتهالكة، لا تتوفر لها حماية ويقودها أشخاص ليسوا جنودا، سيكون تصرفا غير مسؤول. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي لا تمكننا من تقديم دعم كاف لقواتنا ومعسكراتنا في الشمال. ولذلك، فإننا في أمس الحاجة إلى وحدة لوجستيات عسكرية للعمل في في أشد مناطق البلد عدائية. وليست ثمة أهمية لمسألة من سيقود دعم البعثة – حيث لا يُشترط أن يكون قائد القوة، ولكن القدرات مهمة. ونحن أيضا بحاجة إلى الأعتدة الجوية اللازمة للمساعدة على إدارة عبء توفير الإمدادات للقواعد البعيدة، ونحن بحاجة إلى متعاقدين مجهزين بالمعدات المناسبة التي تمكنهم من تنفيذ مهام النقل على طول طرق الإمداد الصعبة، حتى في المناطق التي لا يشتد الصراع عليها.

أود أن أقول بضع كلمات عن التدريب. من الأهمية القصوى بمكان توفير التدريب المناسب لقوات الأمم المتحدة قبل النشر. ومن بين أهم المسائل تسيير الدوريات والإجراءات والتقنيات والقدرة الأساسية على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وكيفية استدعاء الطائرات العمودية لإجلاء المصابين ومدونة قواعد السلوك والتدريب على الأسلحة وهناك مهارات هامة أخرى كذلك ومنها، على سبيل المثال، كيفية مكافحة الشغب. وأقول ذلك لأنني لمست أن العديد من أفراد قواتي لا يمتلكون ناصية هذه المهارات الأساسية. ويؤسفني أن أقول إنني أعتقد أننا تكبدنا خسائر كان بالإمكان تفاديها بسبب عدم كفاية التدريب السابق للنشر. وأهم جميع هذه المهارات الآنفة الذكر هي التدريب على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. فمن الضروري أن يمتلك جميع الجنود بلا استثناء قدرة أساسية على البحث عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام والكشف عنها وتفاديها. والتدريب يمكن الحصول عليه بمنتهى السهولة. فهو لا يتطلب برنامجا تدريبا شاقا، وسينقذ الأرواح. ومن ثم، إذا تمكنا من تحسين مستوى التدريب قبل النشر، فإنني أعد بالمحافظة على مهارات القوات بعد وصولها إلى البعثة. وإذا أصبح لدي فعلا أفرقة التوجيه المتوخاة، فإن من شأن ذلك تعزيز الفعالية العامة للقوة.

وفي الختام، وإذ أقدم توصية عامة استنادا إلى تجربتي الشخصية من عملي في البعثة المتكاملة، فإنني لا يساورني أي شك في أنه ستكون هناك حاجة مستمرة في المستقبل بالتأكيد إلى نشر عمليات حفظ سلام في بيئات غير متناظرة. وليس لدي شك في أن الأمم المتحدة ستُدعى إلى إنشاء بعثات من تلك الأنواع لأن من غيرها سيقوم بذلك؟ ولكن إذا أردنا القيام بذلك – والقيام به بفعالية – ينبغي أن نكون قادرين تماما على مواجهة تلك البيئة بجميع جوانبها. ويعني ذلك امتلاك القدرة على مواجهة الجماعات المسلحة المعادية التي تختبئ في أوساط السكان ومواجهة مناخ وجغرافيا وهياكل أساسية تنطوي على تحديات. وللقيام بذلك، فإننا بحاجة إلى تدريب مناسب. ونحن بحاجة إلى أن نكون مجهزين تجهيزا ملائما بمركبات محمية وأن نبذل جهدا كبيرا في مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإلى لوجستيات قوية وحماية المعسكرات وأن تكون لدينا استخبارات صحيحة، ويتعين أن نكفل شغل جميع الوظائف وأن يكون شاغلوها من الموظفين المهرة. وأعلم أن ذلك يبدو كثيرا، ولكن هذا هو ما نحتاج إليه إذا أردنا أن نكون قادرين على البقاء في بيئة غير متناظرة. وأعلم تماما أنه لتحقيق ذلك، فإننا نطلب الكثير من أنفسنا داخليا في الأمم المتحدة، على سبيل المثال، من الدعم المقدم للبعثات، ولكن أيضا من الدول الأعضاء التي ستدفع الفاتورة. كما أنني أدرك تماما أننا نعتمد كلية على البلدان المساهمة بقوات في تقديم الوحدات التي تستطيع القيام بذلك.

وأود أن أختتم بياني بطمأنة المجلس إلى أنه، في ظل هذه الظروف، فإننا نقوم بعمل جيد إلى حد ما. وبينما نقوم بعملياتنا، فإننا نسعى جاهدين في البعثة إلى تحسين القدرات والمعايير من خلال مضاعفة جهودنا التدريبية. وهناك معدات جديدة في الطريق وأنا محظوظ، أولا وقبل كل شيء، بأن لدي بصفة عامة جنودا يتسمون بالشجاعة والقوة والجسارة، لا يترددون في مواجهة المخاطر يوميا. ولكن يتعين علينا أن نوفر لهم الإعداد والدعم بشكل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء لوليسغارد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء فين.

اللواء فين (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي شرفي وسروري أن أُدعى اليوم للتكلم بشأن موضوع المحاذير والعقبات التي تواجه القيادة والأداء. فمنذ أن عُينت رئيسا للبعثة ورئيسا للأركان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة قبل

ما يقرب من عامين، لم يغب عن اهتمامي مطلقا موضوع وآثار المحاذير المفروضة من قبل العديد من البلدان الـ ٢٥ المساهمة بقوات. فالعنصر العسكري للهيئة يتألف من قرابة ١٥٣ مراقبا عسكريا غير مسلح. وتتمثل مهامي الرئيسية بصفتي رئيس البعثة في الهيئة في تكليف مراقبين عسكريين مدربين جيدا بالعمل تحت القيادة التنفيذية لقائدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. والدعم لقائد قوة مراقبة فض الاشتباك يوفره فريق المراقبين في الجولان، المكلف داخل القوة برصد والإبلاغ عن الانتهاكات في منطقة الفصل، الواقعة شرق خط فض الاشتباك بين سورية والجولان الذي تحتله إسرائيل، وفي منطقتي الحد من الأسلحة على جانبي خط فض الاشتباك، وهما جانب ألفا في الجزء الذي تحتله إسرائيل من الجولان وجانب برافو في مناطق الجولان الخاضعة للسيطرة السورية.

ومنذ اندلاع الصراع في سورية، ولا سيما مع امتداده إلى الجولان، فإننا نواجه جميعا شواغل مشروعة بشأن سلامة وأمن موظفينا، بما في ذلك مراقبو الهيئة غير المسلحين العاملين ضمن فريق المراقبين في الجولان. وللأسف، فإنه بينما تسعى قوة مراقبة فض الاشتباك وهيئة مراقبة الهدنة وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام إلى تحسين التدابير الأمنية والحد من المخاطر، فرض العديد من البلدان المساهمة بقوات معنا محاذير وطنية تقيد نشر مراقبيها في أماكن بعينها. والمحاذير موضوع مثير للجدل وقد نوقش تأثيرها على بعثات الأمم المتحدة كثيرا. وهي تفرض في الواقع قيودا شديدة على العمليات المتعددة الجنسيات وتحد في أحيان كثيرة من الدور التشغيلي والمهام التشغيلية لفرادى الوحدات الوطنية أو مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العاملين في بعثات متعددة الجنسيات مثل الهيئة.

وإذ أعود إلى أعمال هيئة مراقبة الهدنة، فإن تدهور الحالة في سورية دفع عددا من البلدان، على النحو المذكور، إلى فرض قيود على أنشطة موظفيها المكلفين بالعمل في فريق المراقبين في الجولان على الجانب الخاضع للسيطرة السورية من خط وقف إطلاق النار، الذي ذكرت أن اسمه الجانب برافو. وفي مرحلة ما خلال عام ٢٠١٣، فرضت جميع البلدان الـ ٢٥ المساهمة بقوات معنا، عدا سبعة، محاذير أثرت بشكل متفاوت على مراقبيها المنتشرين في فريق المراقبين. بل أن الأمر وصل إلى درجة أنه لو كان بلد آخر من البلدان المساهمة بقوات قد فرض قيودا، لما تمكنت الهيئة من الوفاء بالتزامها بتوفير مراقبين عسكريين مهنيين ومدربين لقائد قوة مراقبة فض الاشتباك على الجانب برافو في منطقة الفصل.

ولإعطاء فكرة عن تأثر المحاذير، عندما قدمت أنا وقائد قوة مراقبة فض الاشتباك إحاطة إعلامية للبلدان المساهمة بقوات معنا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ذكرت أن ست دول فقط تساهم بأكثر من ٧٥ في المائة من المراقبين المنتشرين على الجانب برافو – أي في مناطق الجولان الخاضعة للسيطرة السورية. وبطبيعة الحال، فإن ذلك الوضع يشكل عبئا لا مبرر له على تلك البلدان، بما في ذلك من حيث التعرض للمخاطر. كما أثرت القيود على الأداء حيث أنها عقدت جهودي الرامية إلى المحافظة على المزيج المستصوب المتمثل في وجود ثلاثة مراقبين من جنسيات مختلفة في أي مركز مراقبة لضمان تحسين حيادية الإبلاغ، وكذلك على مزيج مناسب من الضباط المحنكين وغير المحنكين في الأفرقة وفي مراكز المراقبة التابعة لنا. كما أنه حد من المرونة في تكليف ضباط تلك الدول بالالتحاق بمواقع أخرى تعمل فيها هيئة مراقبة الهدنة – في مقرنا في القدس أو في مكاتب الاتصال التابعة لنا في بيروت ودمشق والقاهرة أو فريق المراقبين في لبنان، التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة، والذي ينتشر في جنوب لبنان.

وتفرض المحاذير نوعا من التمييز بين المراقبين العسكريين والأدوار التي يؤدونها، الأمر الذي يؤثر على معنويات فرادى المراقبين.

وكما أكد الأمين العام في تقاريره عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أعاقت تلك القيود تنفيذ ولاية القوة، وحدت من القدرات وعرقلت المرونة التنفيذية لفريق المراقبين في الجولان، الذي تعتمد القوة بشدة على مهاراته عندما يتطلب تدهور الحالة المزيد من التركيز على المراقبة الثابتة والقليل من الأنشطة المتنقلة.

إنني أتفهم تماما السبب وراء فرض تلك القيود، وأتشاطر رغبة البلدان المساهمة بقوات في تقليل المخاطر التي يواجهها أفرادها المنتشرون إلى أقصى حد ممكن. وفي بعثات حفظ السلام، تقع مسؤولية إزالة التهديدات بالطبع في نهاية المطاف على عاتق أطراف النزاع وعلى عاتق أولئك الذين لهم نفوذ عليهم. لكنني عملت بشكل وثيق مع قائد القوة، لتنفيذ مجموعة من التدابير التخفيفية، بما في ذلك تحسين قدرات الإجلاء الطبي وإجلاء ضحايا الحوادث. وقد أقمنا وعززنا الأسوار الخارجية وزودنا المراقبين بمعدات متطورة للرؤية الليلية البعيدة المدى، للسماح لهم باستباق التهديدات. واستمر العمل حتى نقلتنا القوة في نهاية المطاف من منطقة الفصلفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد زودنا مراكز المراقبة بدروع مضادة للقذائف، ووضعنا زجاجا مضادا للرصاص على أبراج المراقبة.

وطمأننا البلدان المساهمة بقوات بالتأكيد على التنسيق الوثيق بيني وبين قائد القوة، والتخطيط لحالات الطوارئ الذي تجلى ولا يزال يتجلى في تدريبات الإجلاء المنتظمة ونشر الأطراف الأمنية على مراكز المراقبة إما لزيادة أو استبدال المراقبين غير المسلحين، إذا لزم الأمر. وبرز ذلك التنسيق الوثيق، الذي يعكس الأولوية التي يوليها قائد القوة وأنا للسلامة والأمن، مؤخرا في الشهر الماضي، عندما ألحق إطلاق نار كثيف حصل على مدار أسبوع ضررا بأحد مراكز المراقبة التابعة لنا.

لقد أكد وكيل الأمين العام باستمرار الأهمية التي توليها إدارته وجميع عمليات حفظ السلام لسلامة وأمن الأفراد في الميدان. وأكد أن أفراد البلدان المساهمة بقوات هم أهم أصولنا. ومنذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، جرى نقل جميع المراقبين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وكذلك غالبية أفراد القوة، إلى الجانب الذي تحتله إسرائيل من خط وقف إطلاق النار، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية، كإجراء تخفيف إضافي نفذه زميلي قائد القوة بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام.

غير أن سبع دول، عدا الأعضاء الأربعة الدائمين فى مجلس الأمن، تساهم بمراقبين، لكن يمنع أفرادها العسكريون من الخدمة في الجولان بموجب اتفاق فض الاشتباك، ما برحت تفرض المحاذير. وفي حين أن لذلك أثرا محدودا في الوقت الراهن، فإن القيود المفروضة على الأداء والمرونة ستطرح من جديد، عندما يتم اتخاذ قرار في نهاية المطاف بالعودة إلى جانب برافو. وسيجري تحديد التوقيت الذي يمكن أن يحدث فيه ذلك على أساس أفضل تقييم للأوضاع الأمنية، التي تواصل القوة مع دعمنا ودعم إدارة عمليات حفظ السلام، رصدها باستمرار. لذلك، لا تزال إزالة المحاذير الوطنية المتبقية، مسألة ذات أولوية.

وأبرز استعراض أخير أجرته إدارة عمليات حفظ السلام لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تدابير التخفيف التي نفذتها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، فيما يتعلق بالعمليات والأمن الشخصي للمراقبين العسكريين في فريق المراقبين في الجولان. وقد أوصى الاستعراض بضرورة حث البلدان المساهمة بقوات في هيئة مراقبة الهدنة والتي لديها محاذير على إلغائها. وأوصى أيضا

بتقليل عدد الأفراد العسكريين المساهم بهم في هيئة مراقبة الهدنة والمنتمين إلى البلدان التي لا تزال تفرض قيودا على نشر أفرادها العسكريين، وزيادة مساهمات تلك التي ليس لديها محاذير وتوسيع مجموعة البلدان المساهمة بقوات في الهيئة، من خلال دعوة بلدانا مساهمة جديدة ليس لديها محاذير.

وبدعم من إدارة عمليات حفظ السلام، تم اعتماد بعض تلك التوصيات، بما في ذلك نشر المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة من البلدان الجديدة المساهمة بقوات، وخفض أعداد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة من البلدان التي لديها محاذير وطنية. بالإضافة إلى ذلك، يجري شغل المناصب العليا أو تعيين كبار الموظفين في البعثة فقط من البلدان التي ليس لديها محاذير.

إن المحاذير تؤثر على جميع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وليس على هيئة مراقبة الهدنة وحدها. حيث أنها تحد من قدرة القائد على ممارسة القيادة والسيطرة وتشكل عائقا أمام الأداء. إنني أدرك تماما المصالح الوطنية وراء المحاذير، ولكنني أرى أيضا أن المحاذير تهدد بدق إسفين بين الدول المساهمة، كما أنها تهدد قدرات حفظ السلام وقدرات المراقبين التابعين للأمم المتحدة. ونرحب بتقديم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام توصيات في هذا الصدد.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أدى وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الجولان دورا رئيسيا في المساعدة على الحيلولة دون أن يصبح النزاع السوري صراعا سوريا إسرائيليا. ويواصل فريق مراقبينا المدربين تدريبا جيدا تقديم تقارير نزيهة وتقارير خبراء. وأشجع البلدان المساهمة بقوات في هيئة مراقبة الهدنة على مواصلة المساهمة بضباط ذوو مكانة وخبرة مناسبتين لمواجهة التحديات المقبلة.

إنني ممتن لجميع البلدان المساهمة بقوات على الدعم الذي لا تزال تقدمه لعمل قوات حفظ السلام خلال هذه الأوقات الصعبة. وأود أن أعرب عن شكري بشكل خاص لتلك الدول التي تتيح نشر ضباطها في جميع مناطق عمليات هيئة مراقبة الهدنة، من دون قيود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء فين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة العامة السنوية بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقائدي القوتين التابعتين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. أخيرا، أرحب بحضور قادة القوات الآخرين، بمن في ذلك قائد قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي انضموا إلينا اليوم.

تود تشاد الإشادة بأفراد عمليات حفظ السلام البالغ عددهم ١٢٣٥٦٠ فردا عاملا في ١٦ عملية سلام تابعة للأمم المتحدة تجري حاليا في جميع أنحاء العالم. ولا يدخر جنود حفظ السلام جهدا في سبيل الاضطلاع بولاياتهم، على الرغم من عدم كفاية الموارد ومختلف المصاعب التي يواجهونها، بما في ذلك البيئة الأمنية التي تواجههم. وأود أن أقدم عدة ملاحظات إضافية.

فيما يتعلق بحماية المدنيين، ترفض تشاد إساءة استخدام مفهوم استخدام القوة ضد الدول بغض النظر عن استقلالها السياسي والسيادي. ولا يزال عدد من البلدان، لا سيما في أفريقيا، يعانون من هذه الحالة.

إننا ندرك أن وجود الأمم المتحدة في الدول الفاشلة أو تلك التي هي على وشك أن تصبح كذلك، يشكل ضمانة لأمن السكان المدنيين العزل الذين يواجهون كل أنواع التهديدات. إن حماية المدنيين مهمة أساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من ولايات جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تقريبا. كما يجب أن تكون تلك الحماية واجبا أخلاقيا. ومع ذلك، يتعين علينا كفالة أن لدينا فهما مشتركا للمفهوم على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية. ومن المهم أيضا سعي إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، إذا لزم الأمر، للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ المتعلقة بحماية المدنيين لكي تستخدمها منظماتهم.

إن تزويد عملية لحفظ السلام بولاية لحماية المدنيين غير كاف ما لم تمتلك تلك العملية الموارد البشرية واللوجستية والمادية اللازمة للقيام بمهامها. وتجد عدة عمليات صعوبة بالغة في تنفيذ ولايتها بسبب عدم كفاية الموارد البشرية والمادية والمخابراتية، فضلا عن ضعف الانتشار في المناطق الرئيسية التي تسودها التوترات. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكن ذلك ينطبق أيضا على العديد من البعثات الأخرى. بالإضافة إلى توفير وجود مادي للبعثات، يمكنها من حماية آلاف المدنيين، كما رأينا في جنوب السودان، يمكن للأمم المتحدة، ويجب أن تقوم بما هو أفضل من خلال الاستثمار بشكل أكبر في مجال الوقاية والتنقل. ولا ينبغي استبعاد التدخل القوي لحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لآلية الإنذار المبكر والتدخل السريع التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي أثبتت فعاليتها.

إن الظروف السائدة على أرض الواقع اليوم تعني أن علينا أن نتبع نهجاً استباقياً. ينبغي أن ندرك أنه عندما تعجز الأمم المتحدة عن مواصلة أداء المهمة المتوقعة منها، أي حماية المدنيين العزل، فإنها لن تفلت من النقد، كما حدث في أعقاب عمليات الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك وفي رواندا. علاوة على ذلك، ففي عمليات حفظ السلام، يجب القيام بعمليات هجومية عندما يتطلب الوضع ذلك، دون مساس بالمبادئ التقليدية، كموافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس أو الدفاع عن الولاية. هذا أمر مهم لنزع سلاح الجماعات المسلحة التي تهاجم المدنيين وتضايقهم، كما هو الحال في عدد من البلدان، ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، للأسف.

فضلاً عن ذلك، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يؤذن لعمليات حفظ السلام باستخدام القوة لحماية أصول الأمم المتحدة وموظفيها. وبالتالي، عليها أن تستخدم القوة، عند الاقتضاء، لمنع وقوع هجمات ضد منشآتها وجنودها وخطوط الإمداد.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والانتهاكات ضد النساء والأطفال، نود أن نؤكد على أهمية زيادة عدد الموظفات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مواقع المسؤولية. ونود أن نرحب بتعيين امرأة، اللواء كريستين لوند، قائداً لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ونحث الأمانة العامة على تعيين المزيد من النساء في مستويات مماثلة من السلطة.

أما بالنسبة لمالي والظروف غير النمطية التي تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ظلها، فإن القائمة التي وضعتها وحدثتها لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وفقا لقراري مجلس

الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) تشير إلى أن هناك ٢٤ من الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة في أفريقيا، منها ٧ تنشط في مالي.

وبالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع، فإننا نتساءل عما إذا كانت تلك البعثة تقوم بمكافحة الإرهاب عوضاً عن حفظ السلام. كما أن وحدات البعثة تفتقر إلى التدريب والمعدات والخدمات اللوجستية والمعلومات الاستخباراتية الضرورية لمعالجة الوضع الحالي في شمال مالي. ولا بد للدول التي تمتلك القدرات اللازمة أن توفر الموارد التي أشرت إليها للتو للبلدان المساهمة بالقوات وبالشرطة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. إن مصداقية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته على المحك هناك.

إن العمل الذي تقوم به القوات الدولية والبعثة المتكاملة ينبغي أن يكون محدداً زمنياً. لأن مهمتهما ليست البقاء في مالي إلى الأبد. لذلك، وعلى أساس مبدأ الملكية الوطنية، ينبغي التركيز على تعزيز قوات الدفاع والشرطة الوطنية في مالي، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية للدفاع عن البلاد. ومن حيث الملكية الإقليمية، ينبغي التركيز على عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. فالدول الأفريقية، وخاصة مجموعة دول الساحل الخمس - بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد - لا تفتقر إلى الإرادة. ومساعدة الشركاء كالأمم المتحدة يمكن أن تكون حاسمة.

من جهة أخرى، فإن مثيري القلاقل ومن يهاجمون الأمم المتحدة يجب أن يحاسبوا على أفعالهم. ولذلك، ينبغي ألا تدخر سلطات مالي جهداً لإجراء التحقيقات لتحديد مرتكبي الهجمات ضد البعثة سواء أكانوا من المتمردين أو الإرهابيين، وتقديمهم للعدالة. ونحن ندرك كم من الصعب التمييز بين المتمردين والإرهابيين في شمال مالي. ومع ذلك، من خلال عمل الاستخبارات وتعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية من خلال العناصر البشرية داخل البعثة يمكننا مساعدة مالي في تحقيق ذلك ومعاقبة من ينبغي أن يعاقبوا.

لقد دفع بلدي ثمناً باهظاً في مالي، ولكن لا شيء يمكن أن ينال من عزمنا على الاستمرار في مساعدة ذلك البلد الشقيق. ونحن نستعد لنشر ٣٣٥ جندياً إضافياً ووحدة مشكلة من أفراد الشرطة هناك في المستقبل القريب،

وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، نرحب بعمل المراقبين العسكريين ونشجعهم على مواصلة أداء مهمتهم في المراقبة. وإننا ندرك أن العديد من البلدان المساهمة بقوات تواجه صعوبات كبيرة عندما يتعلق الأمر بنشر خبرائها إلى مناطق معينة بسبب المخاوف الأمنية. ولا شك أن لذلك أثرا كبيرا على تنفيذ ولاية المراقبين العسكريين. وحفظ السلام ليس نشاطاً خالياً من المخاطر. وللأسف، فإن كثيراً من البلدان المساهمة في حفظ السلام ليست مستعدة للتطور والتكيف مع الأوضاع الطارئة والخطيرة. ونحن نأسف لذلك التوجه، الذي يجب أن يتغير.

وأود أن أشيد بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، معرباً عن التعاطف والتعازي لحكومات وأسر من فقدوا أرواحهم أثناء أداء مهمتهم.

وأختتم بياني بطرح ثلاثة أسئلة موجهة إلى اللواء لوليسغارد، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ماذا ينبغي أن نفعل لتحسين الوضع في شمال مالي، ومنع وقوع هجمات غير متناظرة ضد البعثة؟ وهل يعتقد أن فكرة وجود قوة تدخل سريع لدول الساحل يمكن أن تكون مفيدة للبعثة؟ وهذه البعثة تمثل ثاني أخطر عملية للأمم المتحدة، بعد البعثة التي نشرها في الصومال خلال التسعينيات من القرن الماضي. وعلى ضوء ذلك، ما الذي ينوي عمله، وماذا يتوقع من الأمم المتحدة للحد من الأخطار من حيث الخسائر في الأرواح البشرية؟

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، والفريق تسفاماريام، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، واللواء مايكل لوليسغارد، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واللواء مايكل فين، رئيس البعثة ورئيس الأركان لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا العميق للرؤى الثاقبة والمثيرة للاهتمام التي قدموها.

إننا ندرك التغيير الجذري في طابع ونطاق عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. وبالإشارة إلى ملاحظات الأمين العام في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر S/PV.7196)، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية تجد نفسها مضطرة للعمل في حالات لا يوجد فيها سلام لحفظه. وبالتالي، فإن الأفراد الميدانيين الذين تسند إليهم الولاية لحماية المدنيين هم أنفسهم تحت التهديد المتزايد ويضطرون لمواجهة الهجمات غير المتناظرة وغير التقليدية أثناء تأدية مهام معقدة أخرى كلفوا بها، منها حماية السكان المدنيين.

إن المواضيع الثلاثة التي تناولها مقدمو الإحاطات تعكس الواقع المعقد للبيئة التي تنشر فيها عمليات السلام. وسوف أتطرق إلى كل منها بإيجاز، ألا وهي التحديات التي تنطوي عليها حماية المدنيين، وتحديات العمل في بيئة غير نمطية والتحديات الناجمة عن المحاذير والعقبات في قيادة وأداء عمليات السلام.

لقد أصبحت حماية المدنيين السمة الأساسية في الولايات التي أقرها مجلس الأمن، والسبب الرئيسي لنشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. مع ذلك، وفي الوقت الحالي، فإن ذلك الهدف الأساسي من بعثات الأمم المتحدة يواجه تحدياً خطيراً من خلال الدورات المتكررة من العنف وضعف الإدارة وعدم الاستقرار، حتى في البلدان التي نفذت فيها اتفاقات السلام بنجاح.

ويتألف تفسير مفهوم حماية المدنيين – من منظور الأمم المتحدة – من نهج ثلاثي باعتباره جزءا من استراتيجية البعثة، وهي الحوار والمشاركة بوصفهما المستوى الأول، وثانيا، توفير الحماية المادية، وثالثا، تهيئة بيئة حمائية. وتمثّل هذه المفاهيم عناصر رئيسية لضمان نجاح البعثة. ومع ذلك، فإن النقص في الموارد وضعف القدرة على جمع المعلومات وتحليلها يقوضان الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق وحدة الهدف مع مختلف البلدان المساهمة بقوات في إطار البعثة. وتمثّل المشاكل المتعلقة بالقانون وحفظ النظام وعدم كفاية التدريب وإعداد القوات العسكرية أيضا تحديات يجب أن يتصدى لها المجلس في الوقت المناسب. ومن الضروري اتخاذ تدابير تصحيحية لتجنب الفشل وضمان تهيئة أفضل الظروف المواتية لنجاح البعثة.

ولا ريب أن العمل في بيئة غير نمطية يمثل الوضع الأكثر صعوبة الذي يواجه بعثات حفظ السلام المعاصرة التي أنشئت أصلا لكي تكون قوة للفصل بين الأطراف المتنازعة بغرض الحفاظ على الثقة أو اتفاق هدنة عامة بين قوات مسلحة نظامية متناظرة ومتنازعة. وفي الوقت الحالي، يبيّن استعراض التقييم أن البيئة غير النمطية التي تعمل فيها بعثة حفظ السلام تثير مسائل رئيسية تتعلق بأمن وسلامة حفظة السلام المكلفين أساسا بحماية المدنيين. ويزداد ذلك الحال سوءا بسبب التهديد المتزايد الذي تشكّله أنشطة الإرهاب الإقليمي، خاصة في أفريقيا، بواسطة استخدام القنابل المخبأة في مركبات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وشن الهجمات الانتحارية، ما أدى لارتفاع الخسائر البشرية بين موظفي الأمم المتحدة. وعليه، فإن من الضروري وضع نهج شامل للتصدي للتهديدات غير المتناظرة بوصفه جزءا من إطار استراتيجي يرمي إلى مكافحة هذا التهديد الفتاك، في ذات الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على

العناصر العسكرية والمدنية. وبذلك تتمكن البعثة من إنجاز ولايتها على نحو فعال.

وأخيرا، تشكّل الشروط التي تفرضها المحاذير عائقا أمام مهام القيادة والأداء، نظرا لأن وحدة القيادة والتحكم تكتسي أهمية بالغة في أداء أيٍ من البعثات فضلا عن نجاحها. وتفرض أيضا بعض الدول الأعضاء المساهمة بقوات أو أفراد شرطة في بعثات حفظ السلام المحاذير المتعلقة على سبيل المثال، بمواقع نشر القوات، وأنواع الإجراءات التي لا يسمح للوحدات اتخاذها، وقواعد الاشتباك الموازية. وغالبا ما تدفع هذه المحاذير – في ضوء الصلة العملياتية بين الوحدة وعواصم البلدان__ قائد القوة إلى عصيان الأوامر. وذلك أمر غير مقبول تماما نظرا لأنه يعوق القدرات العملياتية للبعثة. ونرى أنه ينبغي أن تحترم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تماما التسلسل القيادي، حيث أن عدم اتباع الأوامر المتسقة والمتماسكة الصادرة عن قائد القوة قد يؤدي إلى الخطأ، بل قد تترتب عنه عواقب كارثية على جميع المشاركين، في ذات الوقت الذي يلحق فيه الضرر بسمعة منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا العميق لعقد هذه الجلسة، وللإحاطات الإعلامية التي قُدّمت، وللتفاعل بين أعضاء المجلس وقادة القوات بصفتهم رؤساء العناصر العسكرية في الميدان.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، باعتباره جزءا من الجهد المشترك الرامي إلى تحقيق السلام والأمن.

وأبدأ بالتنويه إلى التزام بلدي بعمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨، وبإعادة تأكيد استعدادنا لمواصلة التعاون في هذه المهمة التي هي من مسؤولية الجميع.

إن المسائل الثلاث قيد المناقشة ذات صلة ومترابطة تماما فيما بينها، وهي تعكس الظروف والتحديات والواقع المتغير المحيط بجهود حفظ السلام اليوم. ومن المؤسف أن السكان المدنيين ما زالوا أكثر المتضررين من النزاعات التي يتسم طابع معظمها بأنه نزاع داخل الدول. وعليه، يتعين على المجلس والمجتمع الدولي بأسره توفير القدر الكافي من الحماية للسكان المدنيين، فضلا عن اعتماد استراتيجيات شاملة مع الأخذ في الاعتبار بالاحتياجات المحددة، وخصوصا احتياجات النساء والأطفال.

ونؤكد مجددا ضرورة توفير التدريب الكافي في مجال حماية المدنيين لقوات الجيش وأفراد الشرطة والمدنيين المقرر نشرهم. وما فتئت شيلي تسهم على مدى أكثر من عقد من الزمن في تلك الجهود من خلال مركز شيلي لعمليات حفظ السلام المشتركة، الذي يتولى المسؤولية عن إعداد وتدريب الموظفين المواطنين أو الأجانب قبل عملية النشر.

وتكرر ”خطة عمل الحقوق أولا“ تأكيد الدور المحوري لحقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة. ويشكّل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المفاهيم الرئيسية الكامنة وراء حماية المدنيين في نهاية المطاف.

وتمثّل البعثات مصدرا للمعلومات وحفظ السجلات بغرض ضمان مساءلة أولئك المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عن أفعالهم وعدم إفلاتهم من العقاب. ونحن نؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالبعثات. وفي الوقت نفسه، يجب علينا ضمان نشر ما يكفي من سياسات حماية المدنيين وآليات الشكاوى القائمة للسكان المدنيين وللبعثات على حد سواء.

وفيما يتعلق بوضع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تشير أحدث التقارير إلى ارتفاع عدد المشردين وزيادة تعقيد الظروف التي تتطلب حماية المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي الذي يرتكب في إفلات من العقاب ويستخدم أسلوبا من أساليب الحرب. وإذ نشيد بالجهود التي تبذلها البعثة، فإننا نود أن نسأل عن أكبر التحديات التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين؟ وهل يرى مقدمو الإحاطات الإعلامية أن القوات قد توفر لها التدريب الكافي اليوم بمستوى يمكّنها من تنفيذ ولاية حماية المدنيين؟

فالجهود المذكورة سابقا إنما تبذل في بيئة صعبة للغاية وتشهد أعمال الجماعات الإرهابية أو الشبكات الإجرامية المنظمة عبر الحدود الوطنية، علاوة على طبيعة النزاع نفسه. وتتطلب تلك التحديات الجديدة نشر قوات حسنة التدريب والتجهيز، فضلا عن تعزيز القدرات الوطنية.

وفيما يبدو فإن استخدام المعلومات الاستخباراتية، وخصوصا بوصفها أداة للوقاية، مناسب للتصدي لهذه التهديدات غير المتناظرة. وهذا ما تدل عليه خبرتنا في مالي، وهي تبيّن أيضا ضرورة التنبؤ بسيناريوهات النزاع. غير أن من الأهمية بمكان توفير إطار تنظيمي واضح لهذا النشاط. وندرك أنه ينبغي إجراء المناقشة فيما بين عضوية الأمم المتحدة، وخاصة فيما بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونود في ذلك الصدد، موافاتنا بالمعلومات عن خبرة البعثة المتكاملة في مجال إدارة المعلومات، وما إذا كانت قد أسفرت عن تعزيز الأمن بالنسبة للقوات والمدنيين.

ونسلّم بأهمية اتباع القوات التي يتم نشرها في الميدان التسلسل القيادي لضمان نجاح المهام المسندة إليها. غير أن ذلك لا يمنع أن تحدد البلدان المساهمة بقوات الظروف والأماكن التي ستنشر قواتها فيها وقت التوقيع على مذكرات التفاهم ذات الصلة، واستنادا إلى قدرات تلك البلدان ووسائلها فيما يتعلق بحالات معينة.

إن الإبرام المبكر لمذكرة تفاهم يتيح لإدارة عمليات حفظ السلام أن تعرف مسبقا العناصر والوحدات المتاحة لمواجهة مختلف السيناريوهات.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر قادة قوات عمليات حفظ السلام الثلاث على إحاطاتهم الإعلامية. إن رواياتهم المباشرة مفيدة وتساعدنا في تكوين فكرة عن النشر الفعلي لعمليات حفظ السلام والصعوبات التي يواجهها حفظة السلام، وكل ذلك يصب في مصلحة تحسين كفاءة عمل المجلس. تود الصين أن تعرب عن عظيم تقديرها إلى جميع قادة قوات الأمم المتحدة الموجودين وجميع أفراد عمليات حفظ السلام في الخدمة على كفاءتهم المهنية، التي تتسم بالتفاني والإخلاص والاستعداد للتضحية.

شهدت الحالة الدولية الراهنة تغييرات عميقة. هناك تهديدات من المنظمات الإرهابية وتغييرات من حيث تزايد حجم عمليات حفظ السلام. تقتضي هذه الحالات الجديدة من عمليات حفظ السلام التكيف مع تغير الزمن وتبني الأفكار المبتكرة.

تؤيد الصين مبادرة الأمين العام بإجراء استعراض لعمليات حفظ السلام خلال الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. ونرحب بالتقرير المقدم من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، ونتوقع الانخراط في مناقشات في هذا الصدد بغية تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام، ومنح الأمل للبلدان والشعوب المضيفة وتحقيق هدف صون السلم والأمن الدوليين.

ومع مراعاة الآراء التي أعرب عنها القادة الثلاثة، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية عن عمليات حفظ السلام.

أولا، ينبغي دراسة المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. ينبع نجاح عمليات حفظ السلام من التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن المبادئ وموافقة البلدان المضيفة أساسية لتحقيق النجاح وضمان نزاهة وحياد عمليات حفظ السلام. يجب أن نثابر في تطبيق تلك المبادئ. وفي الوقت نفسه، علينا أن نتكيف مع البيئة المتغيرة لعمليات حفظ السلام والتغييرات في البعثات. علينا وضع قواعد الاشتباك التفصيلية.

ثانيا، يتعين أن تكون ولاية عمليات حفظ السلام عملية وقابلة للتنفيذ. ومن أجل حل مسائل البؤر الساخنة على الصعيد الإقليمي، من الضروري أن يكون لدينا سياسة شاملة. لا يمكن لعمليات حفظ السلام، ولا ينبغي لها، أن تحاول حل كل مشكلة. وفي نشر عمليات حفظ السلام وفي صياغة ولايات حفظ السلام واستعراضها، ينبغي للمجلس تعزيز توجيهه السياسي وكفالة أن الولايات تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للبلدان المضيفة وتوضيح أولويات أهداف البعثات ومجالات التركيز المحددة لمختلف المراحل. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا استعراض نتائج تنفيذ عمليات حفظ السلام بطريقة مرحلية، وفي التماشي مع البيئة المتغيرة، ينبغي لنا إجراء تعديلات في ولايات البعثات ونشر القوات. وينبغي لعمليات حفظ السلام، تمشيا مع البيئة المتغيرة وإرادة وموافقة البلدان المضيفة، تحديد استراتيجيات الخروج في الوقت المناسب.

ثالثا، ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تحترم سيادة البلدان المضيفة. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، تتحمل البلدان المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تتماشى مع الولايات الصادرة عن المجلس والقوانين الوطنية وينبغي أن تساعد البلدان المضيفة في تنفيذ المسؤولية عن حماية المدنيين. ويتعين تحديد نطاق تغطية ولاية حماية المدنيين وشروطها بوضوح وينبغي أن تحظى باعتراف ودعم البلدان المضيفة والمجتمع الدولي بغية الحيلولة دون سوء التفاهم والعداء من السكان المحليين. ويتعين أيضا أن تكون عمليات حفظ السلام مجهزة بالموارد اللازمة من حيث الموظفين والمعدات والأمن.

رابعا، ينبغي أن تعزز عمليات حفظ السلام بناء قدراتها وإدارتها العلمية. وتولي الصين أهمية كبيرة للتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام في البيئة الأمنية غير المتناظرة. ونأمل أن تتعاون الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام على نحو وثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة لوضع معايير مصممة خصيصا تحكم سلامة المنشآت، تمشيا مع الحالة الأمنية المتغيرة في مناطق البعثة، ووضع قواعد تفصيلية لتنظيم وتدريب وإدارة أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى تعزيز التخطيط والإدارة العلميين لبعثات حفظ السلام من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من مواردنا المالية. ينبغي أن نستخدم الموارد المتاحة بصورة أكثر كفاءة ونتجنب الازدواجية غير الضرورية والهدر.

تؤيد الصين تأييدا تاما عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشارك فيها بنشاط. في الوقت الحالي هناك أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام في الخدمة في حوالي ١٠ عمليات لحفظ السلام في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. وتم النشر الكامل لوحدة المشاة الصينية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. هذه هي المرة الأولى التي ترسل فيها الصين وحدة مشاة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقررت الصين أيضا إرسال سرب من طائرات الهليكوبتر إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ستكون هذه هي المرة الأولى التي تنضم فيها القوات الجوية الصينية إلى ذوي الخوذ الزرق. والصين على استعدادا لإرسال المزيد من

أفراد شرطة حفظ السلام وخبراء شؤون الشرطة ليصبحوا جزءا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وسوف نواصل دعم البلدان الأفريقية في تعزيز بناء قدراتها وتعزيز دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى، في القيام بعمليات حفظ السلام. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام بصورة إيجابية في التطوير السليم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية وعلى خدماتهم. وأشكر وكيل الأمين العام لادسوس على جمع قادة القوات هنا. هذا تجمع سنوي بالغ الأهمية ومناسبة بارزة هامة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، لم يكن من الممكن أبدا أن يتصور مؤسسو هذه المنظمة طائفة قادة القوات الـ ١٦ المتجمعين هنا اليوم ولا بيئات العمل التي ينتشرون فيها. إن المخاطرة التي يتحملونها هم والرجال والنساء العاملون تحت قيادتهم دليل قوي على الروح التي تستند إليها الأمم المتحدة.

ولا يمكن لعملهم وقيادتهم وتضحياتهم أن تكون أكثر أهمية مما هي عليه.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن بالغ تقدير بلدي لجميع البلدان في المجلس وخارجه في الأمم المتحدة التي تنشر قوات وأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة في بيئات صعبة جداً. ويستحق حفظة السلام الدعم والاهتمام من مجلس الأمن، ونحن بدورنا نعتمد على صراحة القادة وخبرتهم في مساعدتنا على التصدي بصورة أفضل للتحديات التي تواجه حفظ السلام.

وقبل أن أطرح عدة أسئلة، سأركز على ثلاثة جوانب أساسية بخصوص المسائل التي تطرق إليها قادة القوات للتو، وعلى وجه التحديد ضرورة التدريب المناسب، وأهمية توسيع نطاق مجموعة البلدان المساهمة بقوات، وأنواع المساهمات التي تقدمها، والمسألة الحاسمة المتعلقة بكيفية تعامل النظام مع الاستثناءات لقواعد الاشتباك.

أولاً، وكما قيل من قبل، يجب علينا إعداد حفظة السلام للبعثات التي يعملون فيها لأنها بعثات تزداد خطورتها. وكما يعلم الكثيرون هنا، أجرت الولايات المتحدة مؤخراً دراسة في مالي بواسطة فريق الحرب غير المتناظرة التابع لجيش الولايات المتحدة. وأنا على ثقة من أن النتائج لم تكن مفاجئةً لقادة القوات المتمرّسين، ولكنها بينت تماماً أن التدريب المصمم وفق الحاجة قبل الانتشار لحفظة السلام المتجهين إلى مالي هو أهم وأكبر فجوة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبطبيعة الحال، فإن قائد قوة البعثة أكد على ذلك هنا اليوم.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب إرسال الرجال والنساء من دون إعداد إلى بيئات ينشط فيها المتطرفون العنيفون. ونحن مدينون لحفظة السلام والأشخاص الذين يحمونهم بأن نُحسن أداءنا، ونعرب عن تعازينا الخاصة لتشاد التي فقدت، حسبما أعتقد، عددا من الجنود في البعثة المتكاملة، يفوق أي من الوحدات الأخرى.

وفي حين أن النتائج التي توصل إليها فريق الحرب غير المتناظرة كانت خاصة بمالي، فإن هذه الحاجة إلى تدريب يُحدد حسب السياق، بما في ذلك التدريب على حماية المدنيين القائم على السيناريوهات، تتجاوز كثيراً أي بعثة بعينها. وغني عن البيان أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات. فسياق حماية المشردين داخلياً خلال موسم الأمطار في جنوب السودان في أثناء التعايش معهم في مواقع بعثة الأمم المتحدة في

جنوب السودان يختلف اختلافاً كبيراً عن حماية المدنيين من المتمردين الذين يرتدون زيا عسكريا ويتخفّون في الأدغال في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو، في هذه الحالة، حمايتهم من قطاع الطرق والميليشيات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه سياقات محددة ومختلفة للغاية وبيئات ذات أخطار معينة.

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية، بشأن توسيع نطاق البلدان المساهمة بقوات وأنواع المساهمات التي تقدّمها. نحن نتفق جميعاً على ضرورة مواصلة توسيع مجموعة البلدان المساهمة بقوات وتعميقها وزيادة الوحدات ذات القدرات المتخصصة لتعمل في بيئات صعبة. وقد نوقشت اليوم بعض القدرات المتخصصة.

وللمساعدة في هذا المسعى، أصدرت الأمانة العامة ورقة تتضمن تفاصيل القدرات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويستضيف الرئيس أوباما مؤتمر قمة لحفظ السلام خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة بهدف العمل مع الأمين العام والبلدان الأخرى المساهمة بقوات والداعمين الماليين لحفظ السلام من أجل ضمان أن تستفيد الأمم المتحدة من موارد الدول المساهمة في الوفاء بالدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة لحفظ السلام، لجعله أكثر استجابة وأكثر فعالية وأكثر سلامة للمدنيين فضلاً عن قوات حفظ السلام التي تشكل هذه البعثات.

ولكن زيادة المساهمات وجعلها أكثر حصافة لن يكفي لمساعدة عمليات حفظ السلام المعاصرة على التصدي للتحديات التي تواجهها. بل يجب أيضاً تحسين التخطيط والدعم المتجاوبين للبعثات. والهيكل المعهود لتخطيط استمرار البعثات والدعم اللوجستي لها غير كافٍ حالياً لدعم قوات حفظ السلام التي تواجه هذه التهديدات الجديدة. وعندما يُصاب أحد حفظة السلام في بعثة ما، سواء كان في دارفور أو مالي أو في أي مكان آخر، فمن غير المقبول ألا يستطيع تلقي الرعاية الطبية الفورية، بما في ذلك الإجلاء.

ثالثاً، أود أن أنتقل بسرعة إلى المحاذير. إن قادة القوات يتعين أن يكونوا واثقين من أن الوحدات ستتبع قيادتهم. وتوصّلت دراسة حديثة العهد أجرتها مبادرة عمليات السلام العالمية بشأن الشراكات التشغيلية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أن المحاذير الوطنية التقييدية تفرض أعباء لا لزوم لها على البلدان المساهمة بقوات التي لا تضع قيودا كهذه موضع التنفيذ والتي يتعين عليها أن تقوم بالعمل الذي كان ينبغي أن تضطلع بها البلدان التي فرضت محاذير. وقد سمعنا عن ذلك هنا وتحضرني التفاصيل المتعلقة بالجولان.

وتشكل المحاذير السرية، التي لا تُعلن إلا عندما تندلع أزمة، خطراً خاصا على جميع أفراد البعثة، بما في ذلك حفظة السلام أنفسهم الذين فرضت بلدانهم محاذير. وفي حالات الطوارئ، يحتاج القادة إلى معرفة أن الأوامر تنفذ بالكامل ودون اعتراض. ولكن حتى المحاذير المعلنة، التي توضَّح لقيادة البعثة منذ البداية، تثير بالغ القلق عندما تقيد قدرة الوحدات على الاضطلاع بمهام حاسمة الأهمية للبعثة.

وينبغي ترك القرارات بشأن كيفية استجابة أفراد حفظ السلام للتهديد أو كيفية التدخل لحماية المدنيين إلى قائد القوة وقيادة البعثات وتنفيذها من خلال التسلسل القيادي للبعثة، مع الاحترام الكامل لولاية البعثة. وينبغي ألا ينتشر أولئك غير الراغبين في الامتثال لتوجيهات قائد القوة أو في الوفاء بالولاية المنوطة بهم.

وأخيراً، لا يفوتني أن أتناول الادعاءات الرهيبة الأخيرة عن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ترتكبها القوات الدولية، بما في ذلك بعض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ومع أن الغالبية العظمى من حفظة السلام يؤدّون خدمة مشرّفة ويقدّمون أيضاً تضحيات هائلة، لا بد لي من

القول بشكل قاطع أن هذا السلوك المزعوم غير مقبول وأن أي فرد يرتكب هذه الأعمال يجب أن يُقدّم إلى العدالة من جانب السلطات الوطنية لبلده. فلا مكان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في أي بعثة إقليمية أو وطنية لأولئك الذين يجعلون الأشخاص الأضعف، الذين يُفترض أنهم موجودون هناك لحمايتهم، فريسة لهم. وينبغي أن يكون هذا مبدأ يمكننا جميعاً الالتفاف حوله في الأمم المتحدة.

وقبل إنهائي للكلمة، لدي بعض الأسئلة لمقدمي الإحاطات الإعلامية.

أولاً، سيكون من المفيد أن نستمع إلى اللواء يوهانيس، مثلما فعلنا بخصوص بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بشأن أكبر الثغرات التدريبية لدى القوات التي تصل في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وضمن موظفي مقر قيادة البعثة. وما هي الثغرات التي يود أن يراها قد سُدّت؟ ونرحب بأي تصور لديه عن الكيفية التي يمكننا بها، في المجلس، أن نساعد في معالجة هذه الثغرات.

وأود أيضاً أن أعرف ما هي إجراءات التشغيل الموحدة التي يتبعها اللواء فين عندما تأتيه وحدة وتبلغه بأن لديها محاذير معينة تتعلق بعمليته. لقد سمعنا شواغله إزاء المحاذير، ولكن عندما يتلقى تلك المعلومات، فهل يناقشها في حينه مع قائد الوحدة؟ وهل يبلغ مقر إدارة عمليات حفظ السلام؟ وهل يجري إبلاغ مجلس الأمن بذلك بأي طريقة؟ إن ذلك لا يحدث، حسب علمي، ولكن من الجائز أن تلك المعلومات تُعمم وليس لدينا علم بها. هل يمكننا التفكير بشكل بناء ومثمر في تنفيذ تغييرات إجرائية قد تساعدنا على تعبئة الإرادة اللازمة للتغلب على هذا التحدي، الذي وصفه وصفاً بليغاً؟

وأود أيضاً أن أسأل وكيل الأمين العام لادسوس عما هو مطلوب من الدول الأعضاء، وما هو مطلوب داخل الأمانة العامة، وما هو مطلوب في البعثات لتحسين الدعم المقدم إلى حفظة السلام فيما يتعلق بعمليات الإجلاء الطبي؟ فهذه مسألة من المؤكد أن كل البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ربما ترغب في الحصول على مزيد من التأكيدات بشأنها قبل نشر جنودها في مواطن الخطر.

وأود أن أوجه السؤال نفسه إلى قادة القوات، بما أنهم يتعاملون مع آليات الإجلاء الطبي في الميدان. وعلى وجه التحديد، هل هناك أشياء يفتقدون إليها أو خطوات يعتقدون أننا يمكن أن نتخذها لضمان توفير هذه الرعاية الأساسية الهامة للغاية للقوات وأفراد الشرطة الموجودين تحت إمرتهم؟

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة البالغة الأهمية هذه. وأرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية، الفريق تسفاماريام واللواء لوليسغارد واللواء مايكل فين. إن الوضوح والحسم في وجهات نظرهم بشأن القضايا قيد النظر تثبت حكمة هذا التفاعل وأهميته، والذي يهدف إلى تشجيع زيادة التآزر بين الميدان ومجلس الأمن. واسمحوا لي أن أشيد بهم ولا سيما بتضحياتهم الهائلة في قيادتهم لمختلف بعثات حفظ السلام.

إن استهداف المدنيين عن عمد في النزاعات المسلحة وتعريضهم مراراً لانتهاكات صارخة لحقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي بات موضع اهتمام عالمي. وقد استجاب المجلس منذ عام ١٩٩٩ لهذا التحدي من خلال إيلاء الأولوية لحماية المدنيين في ساحات النزاع. وتعزيزاً لهذا المسعى، دعا قرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩) إلى تخصيص موارد لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

وهذا يؤكد الضرورة الملحة لحماية حقوق المدنيين في مسارح النزاع ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لمواصلة بذل الجهود لتحسين الاستراتيجيات لمعالجة هذه المهمة الشاقة. ونعتقد أنه يمكن بلوغ هذا الهدف من خلال تعزيز التعاون بين

الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة والمضيفين في الدول المستفيدة، ولا سيما في مجالات صياغة الولاية وتنفيذها.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، السيدة إلين مارغريته لوي، إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7444)، تم تسليط الضوء على الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وأعمال قتل المدنيين في ولاية الوحدة بجنوب السودان. واستلزم الأمر إجلاء العاملين في المجال الإنساني، مما أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين في الولاية. ونلاحظ التحديات المستمرة في هذه المخيمات ونرجو ممتنين الحصول على تعليقات من الفريق تسفاماريام بشأن التدابير الجاري اتخاذها لضمان استمرارها في الأجل الطويل.

وإذ نفكر في طرائق استمرار مواقع حماية المدنيين في ظل هذه الظروف الصعبة، نود أن نكرر أن وضوح ولايات حماية المدنيين والاتفاق فيما بين وحدات حفظ السلام بشأن استراتيجيات التنفيذ، ضروريان لحماية المدنيين في مناطق النزاع. وبينما يسعى حفظة السلام جاهدين لتنفيذ هذه الولايات، يجب أن يحرصوا في جميع الأوقات على استمرار توخي الشفافية في إجراءاتهم، لأن حوادث سوء السلوك، ولا سيما تلك التي تكاد تضاهي العنف والاستغلال الجنسي بحق النساء والأطفال – لا تُغتفر. ونيجيريا تدين تلك الأعمال أيا كان زمان أو مكان ارتكابها. ونعتقد أن إجراء تحقيق سريع ومحايد في إدعاءات ارتكاب تلك الأعمال الشائنة وإنزال العقوبات المناسبة على المخطئين سيكون بمثابة ترسيخ للمساءلة باعتبارها سمة مميزة لعمليات حفظ السلام.

وزيادة الهجمات غيرالمتناظرة على حفظة السلام في مناطق النزاع تثير قلقا بالغا. وقد وصلت معدلات الإصابات إلى نسب غير مقبولة، لا سيما في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونقترح أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة إلى بعثات حفظ السلام والترتيبات الإقليمية الأخرى التي تنطوي على عمليات لمكافحة الإرهاب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير المعدات التي تمس الحاجة إليها والمُصممة للتخفيف من الآثار المدمرة للأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ومما يثير بالغ القلق أيضا انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بين الجهات من غير الدول. ويؤدي ذلك إلى تفاقم النزاعات ويهدد رفاه المدنيين في حالات النزاع. ويشكل أيضا تحديات أمام التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام، وخاصة عند شن جهات من غير الدول هجمات غير متناظرة على حفظة السلام. ولهذا، فإن رفض توفير ملاذ وقوات للجهات من غير الدول يكتسي أهمية قصوى.

إننا شهود على الطابع المتغير للنزاعات في العالم المعاصر. ويؤكد هذا على ضرورة أن يبدي المجلس قدرا أكبر من المرونة في تعديل ولايات حفظ السلام دون الانتظار بالضرورة حتى انتهائها. وستمكن هذه المرونة من التصدي الفوري والمناسب للتهديدات في الميدان.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على التزامنا بالأمن الجماعي على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، بينما نشيد في الوقت نفسه بالذين دفعوا حياتهم ثمنا أثناء أدائهم الواجب، حتى يتسنى للآخرين العيش في سلام. فلنغتنم هذه الفرصة لتجديد عزمنا كحفظة سلام على احترام المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والحفاظ عليها.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وفد ماليزيا على تنظيم جلسة اليوم. كما نعرب عن امتناننا لقادة العناصر العسكرية لبعثات جنوب السودان ومالي والشرق الأوسط على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ونعتقد أن

هذا النوع من أشكال الجلسات – التي هي الآن تقليدية في طابعها – مفيد للغاية. فهو يتيح لنا فهم أفضل للمشاكل التي تواجه وحدات الأمم المتحدة في الميدان وفهم المسائل التشغيلية المتعلقة بأنشطة البعثات. ويكتسي هذا الحوار أهمية بالغة لأنه يتيح لنا النظر في التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه عمليات حفظ السلام الحالية التابعة للأمم المتحدة والتي تتسم ولاياتها بالتعقيد والشمول على نحو متزايد.

ومن بين أخطر الاتجاهات نمو الجهات من غير الدول وغير التقليدية التي تعرض سلامة حفظه السلام للخطر. ويفرض ذلك مسؤوليات إضافية على مجلس الأمن الذي يشكل ولايات عمليات حفظ السلام. وتُكلف حاليا غالبية عمليات حفظ السلام بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ونحن مقتنعون بأن فعالية تنفيذ تلك الولايات تعتمد على الامتثال الصارم لأحكام القانون الدولي الإنساني وولايات مجلس الأمن، الأمر الذي لا بد أن يكون واضحا بدوره وينبغي ألا يخضع لتفسيرات متعددة.

ويمثل نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بارقة أمل للدول في حالات النزاع. إذ يتوقع السكان من المنظمة أن تقدم الدعم، فضلا عن اتخاذ تدابير لقمع العنف. لهذا، فإن التقاعس من جانب البعثات، شأن في ذلك شأن الاستخدام المفرط للقوة الذي يتجاوز نطاق أحكام الولايات، يؤثر سلبا على مكانة الأمم المتحدة ويقوض ثقة السكان المحليين في وجود الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، من الضروري إقامة تعاون يومي بناء بين حفظة السلام والسلطات المحلية، وتعزيز بناء القدرات من جانب الدول المضيفة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن حماية سكانها. وينطبق هذا في المقام الأول على البعثات التي تشكل حماية المدنيين هدفا رئيسيا لها. فعلى سبيل المثال، فإن مجلس الأمن في البداية عهد إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بولاية قوية إلى حد ما لحماية السكان المدنيين. ولكن للأسف ونتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك أوجه قصور المنظومة في مجالات التحليل العسكري والسياسي والتوقع والتخطيط المتعلق بالعمليات في جنوب السودان، لم تكن البعثة على استعداد دائما للاضطلاع بالمهام المحددة لها. ..ونتوقع أن يكون للتحليل الدقيق لخبرة قادة البعثة وتقديم معلومات بصورة منتظمة لمجلس الأمن عن الحالة في الميدان، فضلا عن تخصيص موارد إضافية كبيرة للبعثة، تأثير إيجابي على فعاليتها.

ومما يبعث على بالغ القلق التهديدات غير المتناظرة التي نشأت في مناطق نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان من بين هذه سلسلة من أعمال العنف استهدفت حفظة السلام في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا. وفي هذا الصدد، نشير إلى بعض الأعمال التي قامت بها قيادة البعثة لتلافي أخطاء الماضي. وقد أصبح من الواضح أنه لا يمكن تنفيذ الجزاءات في إطار الولايات الواسعة النطاق الممنوحة من مجلس الأمن بفعالية إلا إذا كان حفظة السلام مستعدين تماما ومُدربين تدريبا خاصا وأقوياء نفسيا، وكذلك مزودين بمعدات وسبل نقل حديثة مناسبة. ويجب تحصين مواقع الانتشار في حالات الطوارئ عسكريا وهندسيا. والتنسيق المناسب وتبادل البيانات التشغيلية أمر هام كذلك. وينبغي أن تشمل هذه العملية الدول المضيفة وقواتها الأمنية، مع الاحترام الصارم لسيادتها، وقوات بلدان الجوار والدول المهتمة الأخرى وأي دول أجنبية في حالة ما إذ كان لها وجود عسكري على أرض الواقع.

ونعتقد أن تنفيذ المهام المذكورة آنفا لا يتأتى من دون هياكل قيادة واضحة ومناسبة. ومع ذلك، فإن مفهوم المسؤولية العسكرية لا يقتصر على إعطاء الأوامر، بل يشمل أيضا المسؤولية عن سلامة وأمن المرؤوسين. ولذلك، فإن التحليل

الدقيق للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة يجب أن يكون عنصرا لا غنى عنه في التخطيط للعمليات، ولا ينبغي تحقيق الأهداف على حساب سلامة ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. والدليل على حسن توقيت المسائل الجاري مناقشتها حقيقة أنه جرى التعبير عنها بوضوح أيضا في العرض الذي قدمه إلى الأمين العام أمس خبراء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لتقريرهم وتوصياتهم، والتي ينبغي تحليلها ومناقشتها بعناية.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تود إسبانيا أن تتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه الجلسة التي نجدها صراحة مفيدة للغاية.

كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام لادسوس والقادة الثلاثة – قائد قوة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدد الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقائد قوة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة – على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وتود إسبانيا أن تغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتؤكد مجددا على تقديرها للأعمال التي تنجزها بعثات حفظ السلام. كما نشكر الوحدات والبلدان المساهمة بقوات على سخائها والتزامها بصون السلام والأمن الدوليين. ويكتسي هذا العام أهمية خاصة بسبب الاستعراض الجاري لعمليات حفظ السلام، الذي أسهمت فيه إسبانيا بهدف تعزيز البعثات وتحسين فعاليتها وأمنها. وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات عامة.

أولا، يجب أن نعمل معا لمنع حدوث فجوة بين الولايات وتنفيذها على أرض الواقع. وتحقيقا لتلك الغاية، ليس علينا أن نكون حذرين على نحو بالغ في تحديد الولايات فحسب ولكن علينا أيضا أن نحاول تحسين الفعالية التي تنفذ بها هذه الولايات، بالنظر إلى أن الفشل في ذلك التنفيذ يولد الشكوك ويلحق الضرر بمصداقية البعثات ذاتها.

ثانيا، يجب أن يرافق إسناد الولايات دائما توفير القدرات الضرورية. ويجب أن تحصل الوحدات على التدريب الكافي والمعدات والموارد لزيادة قدرتها على الرد وحركتها واستخدام التكنولوجيا الجديدة.

ثالثا، بالنسبة لإسبانيا، فإن الأعمال التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين أعمال ضرورية، بالرغم من أن علينا ألا ننسى أن المسؤولية عن تلك الحماية تقع بشكل رئيسي على عاتق الدول. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ظروف بالغة الصعوبة تشكل نموذجا للبيئات المضطربة الجديدة التي تعمل فيها البعثات في الوقت الحالي. ويمكنني أن أؤكد للواء لوليسغارد على أن بعثة الأمم المتحدة في مالي موضع اهتمام مجلس الأمن المستمر وعنايته. وقال أحد أسلافه، اللواء كازورا، إن البعثة تعمل

”في حالة مكافحة للإرهاب من دون أن يكون لها ولاية لمكافحة الإرهاب، أو تتلقى تدريبا كافيا، أو تمتلك المعدات، أو اللوجستيات أو معلومات الاستخبارات لتتعامل مع هذه الحالة“ (S/PV.7275، ص ٥).

وفيما بعد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن حوارا تفاعليا لمعالجة مدى سلامة وولاية بعثة الأمم المتحدة بسبب الهجمات غير المتناظرة على البعثة. ونقح مفهوم العمليات، الذي يعود تاريخه إلى عام ٢٠١٣، ليأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي والأمني الجديد، واتخذت مجموعة من التدابير للتخلص من العناصر التي يمكن أن نصفها بغير نظامية.

رابعا، يتضمن أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/426) اقتراحات لتحسين مرونة البعثة وقدراتها على الرد وفعاليتها في بيئة، علينا أن نتذكر، غير متناظرة. وبعبارات أخرى، فأن مجلس الأمن، وهو أبعد عن أن يكون خاملا، ظل مهتما

للغاية بالتطورات التي تحصل على أرض الواقع. ولكن، للأسف، لا يزال كبيرا للغاية عدد الخسائر والضحايا فيما بين ذوي الخوذات الزرقاء في بعثة الأمم المتحدة في مالي كما أن الصعوبات التي تواجهها البعثة في الاضطلاع بولايتها صعوبات هائلة. وتود إسبانيا أن تدين الهجمات المتعمدة على موظفي البعثة، وهي حالة نعتبرها غير مقبولة على الإطلاق. ويجب أن نستكشف آليات للمساءلة وعلى حكومة مالي أن تتعاون معنا بشأن هذه المسألة. وكما نعلم جميعا، لا يزال التحدي الرئيسي هو التضارب بين تشخيص الحالة، وهي حالة أزمة سياسية، وواقع بيئة غير متناظرة تتسم بوجود الإرهاب الجهادي وشبكات الجريمة المنظمة، وفي المقام الأول، عزلة بعثة الأمم المتحدة في شمال البلد.

ونحن بحاجة إلى إقامة توازن بين أمن الوحدات وتنفيذ الولايات، ولكن كل المعنيين ملزمون بضمان تمكين الموظفين من الاضطلاع بمهامهم بالمعايير الأمنية المناسبة بالنظر للتهديدات والظروف القائمة، وبتمكينهم من تنفيذ ولايتهم. وإدخال التكنولوجيا الجديدة أمر ضروري للأداء الفعال لهذه المهام ولأمن الوحدات ذاتها.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نود أن نجدد التأكيد على دعمنا للبعثة التي ظلت تعمل في بيئة معقدة للغاية منذ العام الماضي. والأعمال المنجزة في توفير المأوى لـ ٠٠٠ ١١٨ من اللاجئين والمشردين داخليا أعمال استثنائية وبينت الحالة اليومية للبعثة. وبالرغم من أن كل علمية من عمليات الأمم المتحدة تشكل عالما منفصلا، كما بين السيد لادسوس في إحاطته الإعلامية، فإن علينا أن نقر بأن تحول بعثة جنوب السودان من عملية لتوطيد السلام بصورة أساسية إلى عملية مركزة على حماية المدنيين يمثل تغييرا كبيرا ويشكل تحديات هائلا. ونرى أنه يجب تقييم الجهود المشتركة التي يبذلها ممثل الأمين العام الشخصي لجنوب السودان وقائد القوة والبلدان المساهمة بقوات بغية جعل البعثة استباقية بصورة أكبر وأكثر قوة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نسعى لتحسين فعالية البعثة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك إظهار وجودها خارج مخيمات اللاجئين.

ولنتذكر أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعثة متكاملة وبالتالي يفترض أن يكون قائما التعاون والاتساق فيما بين جميع عناصرها. وبدون ذلك التعاون والاتساق، ستفشل البعثة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تواصل الأمم المتحدة رصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وأشير إلى أنه، حينما جددت ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة إلى الأمام بطلبه إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن السبل التي تنفذ بها البعثة ولايتها بشأن حماية المدنيين وعن التدابير التي تتخذها البعثة لتحويل نفسها وأداء ولاياتها بصورة أكثر كفاءة وفعالية. وبناء على طلب إسبانيا، قدم مثل ذلك الطلب أيضا فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لأننا نعتبر تقديم الطلب ممارسة جيدة ينبغي اتباعها في جميع البعثات الأخرى.

وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومسألة المحاذير، نرى أن بوسع البلدان المساهمة بقوات أن تفرض بصورة شرعية محاذير على نشر قواتها في ظل ظروف معينة، شريطة أن يعرب عن تلك المحاذير بالطريقة المناسبة ومع الاحترام اللائق لتسلسل القيادة. وعلى وجه التحديد، حينما تضطر أية عملية لحفظ السلام للعمل في حالة أزمة – في بيئة معادية، تكتسي المحافظة على تسلسل القيادة أهمية جوهرية ويجب احترام تسلسل القيادة بدون تدخل من السلطات الوطنية المعنية.

ولكن حتى حينما تصاغ المحاذير امتثالا للإجراءات المعمول بها، فإنها بطبيعة الحال يمكن أن تؤدي إلى تعقيد تنفيذ

الولايات، لا سيما حينما تضطر العملية للانتشار في ظروف معادية، على سبيل المثال حين اضطرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للانسحاب من الخط ألفا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولحسن الطالع، تمكن فريق مراقبي الجولان، الذي يتألف من مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من المحافظة على عدد من المواقع على الخط برافو في منطقة جبل الشيخ، حيث ما لم يواصل المراقبون العسكريون أعمالهم، سيكون من الصعب للغاية أن تواصل قوة مراقبة فض الاشتباك تنفيذ ولايتها. وفي مواقعهم الجديدة على الخط ألفا، واصل مراقبو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أعمالهم في ظروف صعبة للغاية، تجلت في الحوادث المتعددة التي وقعت في آخر نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو وأسفرت عن اصابة أربعة من أفراد الوحدة وإخلاء مركز المراقبة ٥١. وأود أن أشكر اللواء فين وجميع مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المنتشرين مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الأعمال الرائعة التي واصلوا القيام بها في ظروف صعبة للغاية.

ولا تزال اليوم القدرة على القيام بدوريات مع ضمانات أو الانتشار في نقاط المراقبة المتفق عليها أمرا بعيدا عن الواقع. ويؤدي ذلك إلى انتهاكات لأحكام القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) من قبل الجانبين. والجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة المدرجة في قائمة الجماعات الإرهابية، موجودة في المنطقة. وقد يكون هذا هو أكبر انتهاك لاتفاقات فصل القوات، لكنه ليس الوحيد.

وأود أن أسأل اللواء فين: هل يمكن لمراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بمهامهم في مواقعهم الحالية، مع امتثالهم للمستويات الدنيا للقدرة على القيام بالعمل؟

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسوس وقادة القوات الذين نشيد بصراحة تقييماتهم، كما يليق بهم كقيادات محترفة ومخضرمة بشكل واضح.

وأود أيضا أن أنوه وأشيد بكل الذين يخدمون الأمم المتحدة، لا سيما أولئك الذي يعملون في بيئات عالية المخاطر. وجرى تذكيرنا اليوم مرة أخرى بتضحية بعض جنود الأمم المتحدة بحياتهم خلال قيامهم بواجبهم. إن ظاهرة وفاة جنود الأمم المتحدة هذه تطرح تحديات استثنائية. وأيا كان واقع بيئة التهديد الجديدة، فإن ذلك ينبغي ألا يحدث. ولا ينبغي أن يشكل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة أهدافا، ناهيك عن أن يقعوا ضحايا. وحقيقة حدوث ذلك هي في صميم الإحاطات الإعلامية الثلاث التي قُدمت لنا اليوم. كما أنها في صميم الأسباب التي تجعل بعض البلدان تجد صعوبة كبيرة في المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة.

يوم أمس، أبلغنا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بأنه يجب على جميع حفظة السلام من مدنيين وعسكريين وشرطة، القيام بكل ما في وسعهم لضمان عدم تعرض المدنيين للأذى. ومن الواضح أن هذا صحيح، ولكن كما ذكرنا بذلك اليوم الفريق أول تسفاماريم، فإن الارتقاء إلى هذا المبدأ، الذي من السهولة النطق به، أمر صعب للغاية. والتحدي الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هو في الواقع تحد استثنائي يتمثل في انهيار كامل للحكومة المدنية حيث يتعين على جنودنا البؤساء حماية المدنيين الذين تخلت عنهم حكومتهم وقادتهم. ومن غير المقبول أن تجد القوة نفسها مجبرة على التعامل مع التحرش المباشر والانتهاكات المتكررة لاتفاق مركز القوات. ونحن نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يراقب عن كثب جنوب السودان والحالة هناك.

وأود أيضا أن أهنئ اللواء لوليسغارد على صراحة تقييمه. وقد قال لنا بصراحة إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ليست مجهزة بشكل ملائم للعمل في بيئة التهديدات غير المتناظرة السائدة في شمال مالي. وهذا أمر ينبغي أن تصغي له المنظمة وتستجيب له. وإننا نؤيد بكل إخلاص طلبه بأن يكون الجنود الذين يتم إرسالهم إلى مالي مدربين ومجهزين بشكل حقيقي للتعامل مع الحالة التي يجب عليهم العمل فيها. ونرحب بالتقدم الذي تمكن اللواء من الإشارة إليه، لا سيما بناء قدرات استخبارية. ونقر بأهمية الاستخبارات لتعزيز الوعي بالحالة والمساعدة في حماية القوات ودعم حماية المدنيين. وأود أن أسأله عما إذا كان يرى دورا لإنشاء وحدة لدمج جميع مصادر المعلومات في البعثة للمساعدة على إطلاق حملة عمليات لجمع المعلومات.

كما أود أن أطرح عليه السؤال الذي لا يزال يحيرني عندما أفكر في العمليات التي يتعين على الأمم المتحدة العمل في إطارها الآن. فهل يمكن لقوة مجهزة بالمدرعات وغيرها من المعدات اللازمة للعمل بأمان في بيئة تهديدات خطيرة أن تقيم في نفس الوقت اتصالات مع السكان المحليين والتي تمثل أمرا ضروريا لتوليد الثقة التي نعلم أنها ضرورية لقيامها بمهمتها؟

وأود أن أثني على اللواء فين على إشارته بوضوح للتحدي الذي كان عليه مواجهته عند التعامل مع المحاذير التي تفرضها مختلف البلدان المساهمة بقوات في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبروح مماثلة من الصراحة، أريد الاعتراف بأن سبب بعض تلك المحاذير يرتبط بالقلق من أن عملية الأمم المتحدة ليست مجهزة وموجهة ومدعومة لبالشكل الكافي لضمان حماية الجنود العاملين هناك. إننا لا نحب المحاذير، ونحن نتفق بالتأكيد مع سفيرة الولايات المتحدة على أنه في حال فرض محاذير، فإنها يجب أن تُفرض بشكل علني ويجب ألا تأتي بشكل مفاجئ لقائد القوة. وقد سحبت نيوزيلندا محاذيرها بخصوص المراقبين العسكريين العاملين في هيئة مراقبة الهدنة على أساس تحسن الدعم الطبي وإجراء تدريب عملي على خطط إجلاء المصابين وإدماج فريق في البعثة لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولكن هذه المسألة هي مسألة خطيرة، ونحن نعتقد أنه يجب أن يجري حوار مفتوح وصريح بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والمجلس حول المحاذير وأسبابها، وكيف يمكن أن نجد وسيلة لتقليصها لأدنى حد، ويُفضل التخلص منها تماما.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لإجراء مناقشة صريحة وبناءة مع قادة القوات. وأود أن أشكر السيد لادسوس واللواءات الثلاثة على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. وأتطلع إلى ردودهم على أسئلتنا.

وأود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع قادة القوة على خدمتهم وقيادتهم، وبالرجال والنساء الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويدعمونها. إنهم يتصدرون جميعا جهود مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أنهم يضعون حياتهم على المحك في أكثر البيئات صعوبة. وللأسف، كما رأينا في أماكن مثل مالي وجنوب السودان، يتم هذا التفاني بتكلفة مأساوية.

ووجهات نظر القادة عن الواقع في الميدان والقيود التي يواجهونها قيمة للغاية في عملية صنع القرار في المجلس بشأن ولاياتهم، وفي نهاية المطاف، لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، أود أن أشجعهم على أن يظلوا دائما منفتحين وصريحين بحيث نستطيع أن نقدم لهم أفضل دعم ممكن.

وشكلت أيضا تلك الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة زيادة مطردة سمة بارزة لفريق استعراض عمليات السلام أمس، وكما قيل فيما يتعلق بمزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فإن عدم التسامح يجب أن يعني عدم التسامح مطلقا. ويجب على جميع البلدان المساهمة بقوات متابعة أي ادعاءات تتعلق بقواتها وتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة. وعلى نطاق أوسع،

فإننا نفضل الاتصالات الصادقة والمفتوحة، بما في ذلك من خلال اجتماعات مثل هذا الاجتماع، لزيادة الانفتاح بشأن عمليات حفظ السلام على نطاق أوسع.

إن حماية المدنيين هي مسألة تهم المملكة المتحدة بشكل كبير. وفي أحلك لحظات الصراع، يتطلع الناس في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة وحفظة سلامها من أجل بث الطمأنينة وتوفير الحماية، وتقع علينا جميعا مسؤولية تحقيق نتائج. ومن أجل القيام بذلك، من الأهمية للغاية بمكان أن تكون قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مستعدة لاستخدام القوة، عند الضرورة وضمن ولايتها، لحماية المدنيين المعرضين لخطر فوري. ويحظى الآن مبدأ حماية المدنيين بتأييد واسع من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء، إلا أن مسألة كيفية اتخاذ قوات حفظ السلام قرار التدخل وكيفية اختيارها القيام بذلك لا تزال تطرح مشاكل كبيرة. لذلك، فنحن بحاجة لتقييمات صادقة من قادة القوات بشأن ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح، وبشأن ما هو ممكن وما هو غير ذلك. وفي المقابل، فإننا سنكون صادقين معهم حول الموارد والمعدات التي يمكن أن نقدمها.

وأود أن أسأل اللواءات عما يحتاجونه هم وقادة القوات الآخرون من المجلس لتمكين بعثاتهم من حماية المدنيين على نحو فعال. وما الذي بوسعنا القيام به أكثر من مجرد توفير المزيد من الموارد، وكيف يمكننا العمل معهم لإخضاع حكومات البلدان المضيفة لهم للمساءلة عن حماية مدنييها، وخاصة في حالات مثل حالة جنوب السودان الذي بات من الواضح تماما أن حكومته لم توفر تلك الحماية حتى الآن ؟

وقبل أسابيع قليلة، أطلقت رواندا مبادرة لتشجيع كافة البلدان المساهمة بقوات على الاتفاق على مجموعة من التعهدات لتوفير حماية أفضل للمدنيين. والمملكة المتحدة تعتبر تلك المبادرة خطوة كبيرة إلى الأمام، إلا أنني مهتم بسماع آراء قادة القوة وقادة القوات الآخرين الحاضرين في القاعة.

أود الآن أن أنتقل إلى التهديد الذي تشكله البيئات غير المتناظرة، التي حددها بوضوح شديد قائد قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فمع بزوغ تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين، يجب أن تقوم التكنولوجيا الجديدة بدور أكبر، ولكن حتى تكون تلك التكنولوجيا الجديدة فعالة، لا بد من دعمها بالتدريبات والتمارين، ويجب أن تستخدمها قوات تأتي جاهزة ومستعدة لمواجهة التهديدات البازغة. والتدريب ما قبل النشر أمر بالغ الأهمية، خاصة من أجل تهيئة الذهنيات والمهارات الصحيحة لمواجهة التهديدات غير المتناظرة، كيما يتسنى للقوات أن تؤدي دورها في حماية المدنيين. وأنا مهتم بسماع الآراء بشأن أفضل السبل لغرس الذهنية الاستباقية والإبداعية التي يحتاجها كل حفظة السلام المنتشرين في البعثات الحديثة لحفظ السلام.

وبروح من الانفتاح والشفافية، أعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة لنا لنقاش أكثر صدقا، على النحو الذي بدأناه اليوم، عن المحاذير الوطنية لدى البلدان المساهمة بقوات. وأرحب بملاحظات اللواء فين. شئنا أم أبينا، فالمحاذير موجودة وعلينا أن نعمل ونخطط حولها. ولن يتسنى ذلك إلا إذا كنا واضحين منذ البداية بشأن ما نحن على استعداد للسماح لقواتنا بأن تفعله. وعلينا أيضا أن نكون استباقيين بشأن تغير المحاذير بمرور الوقت، خاصة أن طبيعة المهمة أو النزاع عرضة للتغيير. وفي أحيان كثيرة، لا تبدو المحاذير واضحة إلا بعد أن يتدهور الموقف ويُترك قادة القوة في حالة عدم يقين مما يمكن لقواتهم أن تفعله وما لا يمكن لها أن تفعله. وعدم اليقين هذا هو ما يؤدي إلى ظهور المشاكل. وفي أسوأ الظروف، يمكن أن يؤدي إلى فشل القيادة والسيطرة، الأمر الذي يعرض حياة الجنود والمدنيين للخطر.

لذلك، أود أن أختتم بياني بالتوجه بالسؤال إلى كل قادة القوات في القاعة اليوم عما يمكن للمجلس والأمانة العامة عمله للحد من تلك المحاذير والتأكد من أن قادة البعثات على بينة من المحاذير القائمة منذ البداية. ماذا يمكن أن نفعل أكثر من ذلك لتعزيز أهمية التسلسل القيادي؟

مرة أخرى، أشكر القادة على إحاطاتهم الإعلامية اليوم وأشكر قادة القوات كافة على حضور جلسة اليوم. وأتطلع للاستماع إلى آرائهم.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود فنزويلا أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة الزاخرة بالمعلومات. كما نشكر وكيل الأمين العام لادسوس على ملاحظاته وقادة قوات عمليات حفظ السلام على بياناتهم في المجلس اليوم.

بالنيابة عن بلدي، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لضباط وجنود وموظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التزامهم الشخصي وما يبذلونه من تضحيات. فهم يجازفون بأرواحهم كل يوم في سبيل القيام بمهامهم. ونود أن نخلد ذكرى من فقدوا أرواحهم أثناء أداء مهمتهم.

نود أن نركز على مسألة اقترحتموها أنتم، سيدي الرئيس، وتتطلب مناقشة عميقة داخل الأمم المتحدة، مسألة حماية المدنيين، التي نود أن نؤكد بشأنها على النقاط التالية.

أولاً، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة لحماية المدنيين المعرضين لتهديد مباشر بالاعتداء المادي، على النحو الذي حددته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة الوحيدة المخولة بوضع السياسات والمذاهب فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وفقا للقانون الدولي واحترام سيادة الدول المعنية. يجب أن تشدد عمليات حفظ السلام على منع العنف، باستخدام رأسمالها السياسي للوساطة والتفاوض مع أطراف التراع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التسوية السياسية للتراعات يجب أن تكون الهدف الأساسي من أعمالها.

ونحن نؤيد تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الردع في حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم تطوير قدرات النشر السريع والقوة الاحتياطية لحماية المدنيين. ويجب أن يكون الأفراد العسكريون في عمليات حفظ السلام قادرين لا على التحرك بسرعة إلى البلد المضيف أو البلدان المضيفة فحسب؛ بل ينبغي أن يكونوا قادرين أيضاً على الانتشار السريع داخل إقليم معين. وبالتالي، يحتاج الموظفون إلى موارد كافية.

ونؤكد من جديد على أهمية احترام وصون المبادئ التي توجه عمليات حفظ السلام في ممارسة الحماية للمدنيين، كموافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع الشرعي وامتثالاً للولاية. ويجب ألا تستخدم عمليات حفظ السلام لفرض السلام. وبالنسبة لفترويلا، يجب أن يكون الدور الرئيسي لعمليات حفظ السلام دعم الحكومة المضيفة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وعلينا أيضا بتقديم دعمنا لتطوير القدرات المؤسسية للدولة من أجل العمل على إيجاد حل مستدام للتراع.

ومهما كانت فعالية البعثة في حماية المدنيين، لا يمكن أن تكون بديلاً عن دور الدولة أبداً. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم سياسة عدم التسامح على الإطلاق عندما يتعلق الأمر بالاعتداء الجنسي بحق النساء والأطفال، الأمر الذي حدث في بعض البعثات. تلك أفعال غير مقبولة، وينبغي تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ولذلك، نؤيد ضرورة زيادة وجود المرأة في إدارة وتشكيل الوحدات المشاركة في البعثات، مثلما ناقشنا في المجلس في السابق.

فيما يتعلق بمسألة التهديدات غير المتناظرة، يود بلدي طرح النقاط التالية. من الشائع على نحو متزايد نشر عمليات

حفظ السلام في بيئات سياسية وأمنية يسيطر عليها الضعف والعنف، حيث لا يوجد سلام للحفاظ عليه أو عملية سياسية لدعمها. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد عمليات الخطف والقتل لموظفي الأمم المتحدة في هجمات محددة الهدف. وتلك أمور غير مقبولة. واستخدام عمليات حفظ السلام في مهام لفرض السلام ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية ليس من شأنه إلا أن يؤدي إلى زيادة خطر التهديدات والهجمات غير المتناظرة ضد قوات حفظ السلام، بما في ذلك الموظفون المدنيون والمنظمات الشريكة. ولذلك، يجب أن ننشئ ولايات وتوقعات لعمليات حفظ السلام قابلة للتحقيق، على أساس تحليل واضح الرؤية للتراع واستراتيجية سياسية طويلة الأجل.

أما فيما يتعلق بوضع البلدان المساهمة بقوات ضمانات أو تحفظات لنشر وحداتها، فنود الإشارة إلى أنه، نظراً للخطر الشديد الذي تتعرض له حياة الأفراد في عمليات حفظ السلام اليوم، ينبغي أن يكون لكل البلدان المساهمة بقوات الحق في مناقشة أهداف ومقاصد البعثة التي ستقبل المشاركة فيها. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية أن تكون البلدان المساهمة بقوات قادرة على المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن المتصل بسير العمليات ذات الصلة التي تشمل موظفيها، وفقاً للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، نود أن نؤكد مجدداً أن السلام والرفاه المستدام للشعوب يمكن تحقيقهما من خلال الحل السياسي للتراعات ومعالجة أسبابها الجذرية. وينبغي أن تكون تلك هي المبادئ التوجيهية لجهودنا في إطار منظمتنا.

السيد الحمود (الأردن): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لإجراء هذا النقاش البناء.

أود أن أتقدم بالشكر إلى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقائد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على الإحاطات القيمة التي قدموها.

كما ذكر عدد من المتحدثين، فقد شهدت عمليات حفظ السلام عددا من التغيرات الهامة خلال السنوات الأخيرة بهدف مواكبة التحديات السياسية والأمنية الناشئة، والتكيف مع بيئة العمل الجديدة في الدول المضيفة والتي عادة ما تكون معقدة ومركّبة أو لا يوجد فيها سلام للحفاظ أو البناء عليه، ومن أبرزها استحداث قوات التدخل السريع في عدد من بعثات الأمم المتحدة كتلك المتواجدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك زيادة استخدام القوة من قبل حفظة السلام، الأمر الذي يشكّل تحديا للمبادئ الرئيسية لعمليات السلام.

أما التحدي الرئيسي فهو كيفية التعامل مع الجماعات المسلحة من غير الدول والتي أصبحت تنتشر بشكل كبير في التراعات المسلحة حول العالم، حيث تتواجد عمليات للأمم المتحدة. وهذه الجماعات لا تتصرف في كثير من الأحيان وفق قواعد واضحة، وتستخدم القوة دون الالتزام بالأطر القانونية الدولية، وتختبئ بين المدنيين، ولها قيادات متفرقة ومتشعبة. كما أن الترابط بين التراع المسلح والجريمة المنظمة والإرهاب قد ازداد في عدد من الدول، مما يفرض على عمليات السلام ضرورة التكيف بشكل حكيم وسريع مع البيئة السياسية والأمنية الجديدة التي يشهدها العالم.

وما لمسناه أن هذه التهديدات الناشئة قد دفعت بعثات حفظ السلام إلى تطبيق إجراءات لمواجهتها بدافع الضرورة وليس كجزء من ولايتها وفقا لاستراتيجية واضحة، وأضحى ذلك نهج متّبع خلال السنوات الأخيرة دون تطوير المفاهيم والمبادئ اللازمة لولايات حفظ السلام، ودون تحسين الوعي والفهم لمجرى عمليات السلام في الميدان والأسباب الجذرية

للنزاعات من أجل استنباط استجابة لها أو الحد من المظاهر التي تعزز الإرهاب والتطرف والجرائم العابرة للحدود.

ومن ناحية أخرى، لا بد من بحث مسألة استخدام القوة لتنفيذ ولايات حفظ السلام تحت الفصل السابع، وذلك بشكل شفاف وبما يراعي احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني ويحافظ في الوقت ذاته على الحماية القانونية من الاعتداء على قوات حفظ السلام التي تمارس مهاما بموجب الفصل السادس. إن المهام الهجومية التي تنفذها قوات التدخل السريع قد تعرّض القوات والأفراد الذين ينفذون مهاما مدنية للهجوم من المجموعات المسلحة، أو تزيد من خطر تعرّضهم لهذه الاعتداءات. وهنا لا بد من الوصول إلى تفاهمات في المجلس وبالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المساهمة بقوات حول أفضل السبل للتغلب على هذه المشكلة، وبما يكفل قانونية الإجراءات والتنفيذ الأمثل للولايات في مواجهة التحديات غير التقليدية.

وفي هذا الإطار أيضا، لا بد من المفاضلة بين بناء الأمم المتحدة شراكات وتحالفات مع أطراف إقليمية ودولية أو أن يتم إعادة تركيبة وخصائص ولايات حفظ السلام لتشمل استخدام القوة إلى حد معيّن أو تعزيز القدرات الاستخباراتية. ونأمل أن يتمكن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام من تقديم اقتراحات إلى المجلس والجمعية العامة تعطي زخما إيجابيا لمساعدة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الراهنة التي ذكرتُها، والتي لا تهدد استقرار دول بعينها، بل العالم بأكمله.

بالرغم من أن مفهوم حماية المدنيين يتم تناوله بشكل جيد على المستوى الاستراتيجي لعلميات السلام وأصبح محورا رئيسيا لها، إلا أن المبادئ التوجيهية للقوات في الميدان لا تغطي مسألة حماية المدنيين بشكل شامل وممنهج، حيث تركز الإرشادات في الكثير من حالات التدخل السريع على حماية القوات العسكرية أكثر من حماية المدنيين. وهذا مفهوم، ولكن هناك فجوة يجب التركيز عليها عند تحديد ولايات حفظ السلام، وهي تحقيق التوازن بين القدرة على حماية المدنيين وحماية ولاية حفظ السلام، وكيفية استخدام القوة للدفاع عن الولاية ومواجهة التهديدات الناشئة.

مما لا شك فيه أن عمليات حفظ السلام تلعب دورا مهما في حماية المدنيين. ولكن كونها تضطلع بهذا الدور لفترة مؤقتة، فإن الحل الدائم لحماية المدنيين يقع تحت مسؤولية الدولة المضيفة. وهذا يتطلب العمل على مسارين مهمين تزامنا مع تواجد عمليات حفظ السلام: يتمثل المسار الأول في إصلاح القطاع الأمني وتعزيز حكم القانون والمساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان. والمسار الثاني يتضمن تعزيز الملكية الوطنية للدولة المضيفة، وذلك لتأسيس ركيزة قوية لحماية المدنيين وضمان ديمومة مقومات هذه الحماية، لأن مفهوم حماية المدنيين يبقى بحاجة إلى نهج واضح ومفصّل يشمل المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية لعلميات حفظ السلام.

وهذا يقودني إلى المحددات الأخرى التي تؤثر على أداء عمليات حفظ السلام، وتتمثل بالمحاذير التي تفرضها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية على عناصر القوات التابعة لها، والتي قد تدفع هذه العناصر إلى الاستجابة الصادرة عن قياداتها الوطنية بدلا من الأوامر الصادرة عن قيادة بعثة حفظ السلام، وهو ما يسبب تداخلا في التعليمات وفي طرق الاستجابة وتنفيذ الأوامر. وهذه المسألة لا بد من حلها في إطار الأمم المتحدة، وبما يأخذ مسؤولية الأمم المتحدة القانونية بعين الاعتبار. ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والدول المساهمة لتطوير وتعزيز المبادئ التوجيهية لآليات القيادة الخاصة بالجيش والشرطة لضمان

التخطيط والتواصل الفعال فيما بينها، وبما يدعم بشكل واضح مهام القيادة والتحكم في عمليات حفظ السلام.

وبالنهاية، أؤكد على أن الأردن سيواصل، كمساهم فاعل في ١٠ من بين ١٦ بعثة لحفظ السلام حول العالم، بدعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف تقديم رؤى بناءة، والتوصل إلى حلول مجدية لكيفية مواجهة التهديدات المعاصرة والاستعداد الأمثل والاستجابة الحكيمة وخلق المرونة للتعامل بشكل فاعل وحازم مع التحديات الحالية والمستقبلية لعلميات حفظ السلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، فضلا عن قادة قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على إحاطاتهم الإعلامية، وعملهم، بطبيعة الحال. وسأتطرق بإيجاز شديد إلى المواضيع الثلاثة التي عرضت علينا.

يتعلق الموضوع الأول بحماية المدنيين، التي تشكل جوهر ولاياتنا على نحو متزايد. ولم يكن هذا الاتجاه واضحا بذاته، لكن بعد المآسي التي يتعرض لها المجتمع الدولي، ولا سيما في أفريقيا ومنطقة البلقان، أصبح ضرورة، باسم مبدأ الإنسانية، الذي يقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدرك الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام هذا لتوه، خلال سعيه كي لا يؤدي ذلك إلى ظهور توقعات مستحيلة. ونود أن نشيد بذوي الخوذات الزرقاء الذين يقومون بهذا العمل المضني على أساس يومي.

ولا نقلل من صعوبة هذه الولايات في حالات الأزمات في جميع الأقاليم - التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الهياكل الأساسية - والتي يواجه فيها السكان عنف الجماعات المسلحة الوحشية. وينطوي هذا التنفيذ على عمل شامل يضم التسوية السياسية للأزمة، والوقاية، والدعم من أجل استعادة سلطة الدولة، باستخدام القوة أحيانا، عند الضرورة. والتحدي الذي نواجهه اليوم هو تكييف عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها لتنفيذ تلك الولايات بما يحقق مصلحة السكان المدنيين الذين هم أول ضحايا النزاعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، فإن للجانب الإنساني أهمية قصوى. ويجب أن تكون البعثات قادرة على إقامة روابط وثيقة مع السكان الذين تعمل على حمايتهم. ومن هذا المنطلق، يجب أن يؤخذ استخدام اللغة الفرنسية في الحسبان، وأود أن أشير هنا مرة أخرى إلى أننا بحاجة لمزيد من الناطقين بالفرنسية في عمليات حفظ السلام الحالية - من الجنود وحتى الممثلين الخاصين للأمين العام، بما في ذلك في نيويورك. وهذا شرط مسبق لتحقيق الفعالية التشغيلية.

وأخيرا، ينبغي ألا تقتصر حماية المدنيين على ضمان أمنهم المادي. فاحترام حقوق الإنسان، وحماية النساء والأطفال هما بطبيعة الحال في صميم أولوياتنا. وستكون لدينا فرصة لتناول هذه المسألة غدا أثناء المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ولكن من الواضح تماما في هذا الصدد أن سلوك ذوي الخوذات الزرقاء يجب أن يكون مثاليا، وألا يكون هناك تسامح مطلقا إزاء أية إجراءات يمكن أن تشوه مكانة الأمم المتحدة.

ويتعلق الموضوع الثاني بالعمل في بيئة غير متناظرة. فأصحاب الخوذات الزرقاء يواجهون أخطارا جديدة تستهدفهم أحيانا بصورة مباشرة. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نستجيب بإرسال قوات مدربة ومجهزة على النحو المناسب، بما في ذلك من خلال إمداد البعثات بما يلزم من أدوات ذات الأثر المضاعف: وهي الأصول الجوية، ولكن أيضا الدعم واللوجستيات والهندسة، ووحدات العمل والمكافحة التي يفتقرون إليها في أحيان كثيرة. ونشجع الدول الأعضاء

التي تتوفر لديها هذه القدرة على سد هذه الثغرات، ونشجع على تبادل التدريب والتعليم فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن لقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي أن يقدم تفاصيل عن حالة قوته فيما يتعلق بهذه الجوانب، وعن الدروس المستفادة التي من المفترض أن تتعلمها مسارح أحداث أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان، حيث توجد تحديات مماثلة.

وعلينا أيضا أن نفتح عمليات حفظ السلام على التكنولوجيا الحديثة، كما يقترح ذلك تقرير فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥. فمن خلال تعزيز قدراتنا في مجال تجهيز المعلومات وحماية أصحاب الخوذات الزرقاء، تتيح لنا التكنولوجيا التوصل إلى فهم أفضل للبيئة التي نعمل فيها بحماس، وتوقع فترات الذروة التي يبلغها العنف والعمل فيها لحماية الناس في أفضل الظروف الأمنية الممكنة.

وعلاوة على ذلك، فإن النوع الجديد من التحديات التي نواجهها يتطلب تعبئة مثلى لموارد التشغيل والموارد اللوجستية المتاحة. ولا يمكن عرقلة مجال تنفيذ مناورة إحدى القوات من خلال منظمة لوجستية غير ملائمة لمسرح الأحداث. ومن ناحية أخرى، يجب أن تقوم على النشر السريع لقدرات الدعم، بما في ذلك التدابير اللازمة في حالات الطوارئ لأعمال البنية التحتية.

وبالتالي – فيما يتعلق بالموضوع الثالث، وهو مسألة المحاذير – تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن تمتلك عملياتنا الموارد الضرورية لتحقيق النجاح، وأن تستخدم بكفاءة، الأمر الذي يستتبع اثنان من المتطلبات الأساسية. الأول هو التكيف مع أسلوب عمل عمليات حفظ السلام للوفاء بولاياتها. وتعد القوات المتنقلة، والدينامية، والمتفاعلة، والمستجيبة القريبة من السكان ضرورية فيما يتعلق بمن يسعون إلى عرقلة عمليات السلام ومن يستهدفون المدنيين وحفظة السلام. ويشكل الموقف الاستباقي أفضل طريقة للاستجابة لهذا الهدف المزدوج – حماية المدنيين وحماية القوة. ومن المفيد أن نستمع إلى القادة الثلاثة للقوات الذين يشاركون معنا تجاربهم المتعلقة بالقيود المرتبطة بالمحاذير.

والشرط الثاني هو تجنب أي غموض خلال قيام إدارة عمليات حفظ السلام بتكوين القوات. وإذ إنها محفوفة بالخطر على القوة والسكان المدنيين، لا يمكننا أن نسمح للوحدات – لأسباب وطنية – بتجنب تنفيذ المهام الصادر بشأنها أمر من القادة. ويعد القيام بعملية تشاور تمهيدية فعالة أمرا أساسيا لتبديد أوجه الغموض هذه.

وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام – المقدم إلى الأمين العام أمس – يشير إلى هذه المشاكل التي تواجهها عمليات حفظ السلام. وستواصل فرنسا المشاركة بشأن هذه المسائل وستنظر بعناية في العديد من التوصيات الواردة في التقرير.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على التزام فرنسا الثابت بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي نسهم فيها بشكل كامل بذوي الخوذات الزرقاء – على سبيل المثال، في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكذلك بصفتنا الوطنية وفي إطار الاتحاد الأوروبي – دعما لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار. واليوم، يشارك ٧٨٠٠ جندي فرنسي في عمليات خارجية، بما في ذلك ما يقرب من ١ ٠٠٠ جندي بصورة مباشرة في خدمة الأمم المتحدة و ٦ ٠٠٠ في إطار ولاية الأمم المتحدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دفع ١٣ مواطنا من مواطنينا حياتهم مقابل هذا الالتزام. وكان آخرهم السيد داميان دوستري في عام ٢٠١٤ في لبنان. وأود أن أشيد هنا بذاكرهم، وذكرى جميع الرفاق من ذوي الخوذات الزرقاء

الذين سقطوا في ميدان المعركة لتحيا المثل العليا التي تتبناها الأمم المتحدة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعوين اليوم على ما قدموه من إحاطات إعلامية ثاقبة وحافزة على التفكير وتفصيلية.

وكما سمعنا في وقت سابق اليوم، ترحب ليتوانيا أيضا بالفرصة التي تتاح مرة في السنة للاستماع إلى قادة قوات الأمم المتحدة يحدثوننا عن التحديات الأكثر إلحاحا أمام عمليات حفظ السلام اليوم. وبالنظر إلى البيئة المتغيرة لعمليات حفظ السلام والتحديات المعقدة التي تواجه حفظة السلام أكثر من أي وقت مضى، فإن تبادل الآراء من هذا النوع مرة في السنة هو أقل ما يمكن أن نفعله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجميع قادة القوات، الذين تكتسي قراراتهم وأحكامهم السليمة أهمية بالغة – في ظل تزايد النيران – لنجاح تنفيذ الولايات، فضلا عن حماية أرواح حفظة السلام ومن يعملون لحمايتهم.

وكما نعلم جميعا، فإن المسؤولية الأساسية عن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، فكما يتبين في مختلف الأزمات، في أغلب الأحيان يكون هناك افتقار إلى القدرات الوطنية اللازمة لحماية السكان، بل وفي بعض الأحيان يكون هناك افتقار حتى إلى الإرادة السياسية. وبالتالي لا تزال حماية المدنيين المعرضين للتهديد الداهم من الأولويات الأساسية لبعثات حفظ السلام. وتعد قيادة البعثة ذات أهمية خاصة، حيث إنها يجب أن تكفل اعتبار حماية المدنيين – بمن فيهم النساء والأطفال – من المهام الأساسية للبعثة ككل. ويشكل هذا عنصرا أساسيا من نهج ”الولاية الواحدة، والبعثة الواحدة، والقوة الواحدة“، الذي نؤيده بشدة.

وفي البيئة الحالية، فإن الوجود الثابت غير كاف تماما؛ وقد تقدمت عمليات حفظ السلام في طريق أكثر حركية. ويجب أن يكون حفظة السلام على استعداد لإظهار الإرادة والشجاعة للتصرف بطريقة استباقية، من أجل مكافحة انعدام الأمن وحماية حياة المدنيين وحماية أنفسهم. ويجب أن يلتزم الجميع داخل البعثة التزاما كاملا بالولاية، وأن يكونوا متأهبين ومستعدين للدفاع عنها بالقوة إذا لزم الأمر. ويتطلب تنفيذ ولايات الحماية تركيزا واضحا، وتحسين التوعية بالأوضاع، واستخبارات وتحليل، وهياكل ملائمة، وإمدادات ومواد، وتدريب وموارد.

ففي جنوب السودان، اتخذت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خطوة غير عادية لاستيعاب الآلاف من المشردين داخليا في مواقعها، مما أنقذ عددا لا يحصى من الأرواح. بيد أننا نعترف بالتحديات التي تفرضها مثل هذه الخطوة على البعثة.

وبما أن الحل السياسي ما زال بعيد المنال، فإن أعداد المحتاجين إلى الحماية لا يمكن سوى أن تستمر في الازدياد. وينبغي لجميع أجزاء الأمم المتحدة أن تعمل معا معا لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة الحالة. ويستوجب ذلك زيادة التفاعل مع السكان المحليين، كما أشار بعض قادة القوات في وقت سابق اليوم، وتحسين التعاون مع حكومة جنوب السودان، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتأمين بيئة آمنة لتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا. ومع ذلك، فإن استمرار انتهاكات اتفاق مركز القوات لا يساعد ويشكل مصدر قلق بالغ.

في ذلك السياق، أود أن أسأل إن كان قائد القوة تسفاماريام سيقدم لنا المزيد من المعلومات عن الأثر العملي لتلك الانتهاكات على ولاية الحماية وعن لوازم البعثة وإمداداتها. والأسئلة الأخرى الموجهة لقائد القوة ستكون: إلى أي مدى يمكن أن يساعد حظر توريد الأسلحة البعثة في القيام

بمهمتها المتمثلة في حماية المدنيين. كيف يشعر حفظه السلام أنفسهم في تلك البيئة المعقدة؟ ما هي التدابير التي اتخذت لكفالة سلامتهم في ظل الظروف الحالية؟ وما هو تصور مناخ العمل فيما يتعلق بالبعثة، في الوقت الراهن؟

وإذ أنتقل إلى العمليات الجارية في بيئة غير متناظرة، من الأهمية بمكان أن ندرك أن العديد من البلدان التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي البلدان التي تكون فيها مستويات التهديدات الأعلى من المتمردين والمجموعات الإرهابية. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هي إحدى البعثات التي تعمل في بيئة صعبة للغاية، حيث يتوقع السكان المحليون منها أن تحل محل الحكومة وتقدم الخدمات التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة، مع القيام في الوقت نفسه بتفسير دورها باعتبارها منحازا لصالح جانب أو آخر في النزاع. يحدث ذلك كله في وجود تهديد إرهابي مستمر وتنامي أوجه الترابط بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والشبكات الإرهابية والتجار، كنتيجة لذلك، أصبحت البعثة من بين إحدى البعثات التي شهدت سقوط أكبر عدد من القتلى.

لقد أدت الهجمات على أفراد حفظ السلام في مالي إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار في الجهود التي تبذلها البعثة: فقد لقى ٢٨ من حفظة السلام حتفهم. ونعرب عن مشاعر احترامنا لجميع الذين فقدوا أرواحهم في تلك المهمة النبيلة.

الهجوم الأخير بالألغام الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو في منطقة تمبكتو على قافلة البعثة التي كان من بين المسافرين فيها قائد القوة ومفوض الشرطة، إنما هو تذكرة أخرى بأن البعثة قد أصبحت هدفا رئيسيا للهجمات التي تشنها جماعات متطرفة. ونرى أن عدم المساءلة في تلك الحالة، وفي كثير من الحالات الأخرى التي تنطوي على وفاة حفظة السلام، قد أصبحت بالتأكيد من التحديات الكبرى.

وفيما يتعلق بالبيئة التشغيلية، لقد تكلم قائد القوة عن أهمية جمع المعلومات الاستخبارية وتحسين تحليل المعلومات الاستخباراتية. لا يسعنا إلا أن نتفق مع ذلك، ومع استخدام التكنولوجيات الحديثة الكافية وأهميتها في العمليات لكفالة بيئة أكثر أمانا وتيسير الأعمال التحضيرية لتوفير الحماية الكافية للمدنيين.

وكما سأل وفد آخر بالفعل، نود أيضا أن نعرف كيف يمكن لمجلس الأمن أن يحسن قدرة القادة على قيادة قواتهم ومراقبتها. ما هي هياكل القيادة والمراقبة الحالية، وهل تتسم بقدر كاف من المرونة للعمل في بيئة تنطوي على تهديدات شديدة الخطورة؟ ما الذي يمكننا أن نفعله، كأعضاء المجلس، لتيسير أعمال قادة القوات؟ ما هي المعدات والتدريبات الإضافية التي تمس الحاجة إليها؟ وإذا أمكن تحديد بند واحد، ما هو؟ ما هي التدابير الإضافية التي يجب النظر فيها لضمان حماية القوة ذاتها؟ هل زيادة الحد الأقصى للبعثة في ظل الظروف الحالية كافي؟ هل الزيادة الإضافية ضرورية؟

وأخيرا، فيما يتعلق بالمحاذير على الصعيد الوطني، يجب أن تكون، بل يجب أن تظلن سلامة حفظة السلام وأمنهم في صدارة أولويات الأمم المتحدة، فضلا عن كون ذلك أحد العوامل الرئيسية للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لمواصلة تقديم القوات اللازمة في الميدان. حتى بعثات حفظ السلام التقليدية التي تعمل منذ فترة طويلة في بيئة أمن سريعة التغير تواجه تهديدات غير متناظرة وغير تقليدية. لذلك، تلجأ البلدان إلى استخدام حالة المحاذير للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وحداتها. كما تم بيانه من قبل، وكما تشير المذكرة الإعلامية أن الممارسة قد تصبح تحديا

للقيادة والمراقبة ومن ثم لأداء البعثة، وبطبيعة الحال مصدر قلق لقادة القوات.

في ذلك الصدد، فإن الالتزامات المتبادلة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات ضرورية. ويجب على الأمم المتحدة كفالة بذل أقصى الجهود لضمان سلامة والأمن تنفيذ الولاية، فضلا عن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام. ونحن في المجلس يجب أن ندعم تلك الجهود بكفالة أن تقدم للبعثات الإمدادات والتدريبات على نحو كافي والسعي إلى المساءلة عن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة بكل قوة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تدرك الحاجة إلى بذل جهود لتعديل وضع البعثة ومهامها في بيئة آخذة في التطور يوميا، فضلا عن الحاجة المتزايدة لعمليات حفظ السلام القوية التي تتجاوز تقليد حفظ السلام الثابت منذ أمد بعيد. إن المسألة مرتبطة بعملية استعراض عمليات حفظ السلام وينبغي أن تتواصل مناقشتها في ضوء التقرير والتوصيات الجديدة للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

وأخيرا، فإن العديد من الوفود تكلمت عن المساءلة عن الجرائم الجنسية وعدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالجرائم الجنسية بغض النظر عن مرتكبيها. ويضم وفد بلدي صوته بالتأكيد لجميع الشواغل المعرب عنها ويدعو إلى المساءلة والتنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

في البداية، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في التقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام السيد لادسوس ولمقدمي الإحاطات الإعلامية التي تابعها وفد بلدي باهتمام كبير. وفي الوقت نفسه، تود ماليزيا أن تعرب عن تقديرها لجميع قادة القوات ورؤساء العناصر العسكرية في عمليات الأمم المتحدة وفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لانضمامهم إلينا اليوم في مجلس الأمن.

ونعتقد أن هذه الجلسة حسنة التوقيت، لا سيما في ضوء إنجاز عمل الاستعراض للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقديم تقريره إلى الأمين العام بالأمس فحسب. بما أنه تم تغطية الكثير من المسائل من جانب المتكلمين السابقين، بآراء وتعليقات نؤيدها، ستكون ملاحظاتي موجزة إلى حد ما.

توافق ماليزيا على التقييم بأن حماية المدنيين قد أصبحت على مر الزمن غرضا هاما وولاية مركزية لعمليات حفظ السلام المعاصرة. ونلاحظ أنه، في الوقت الحاضر ١٠ بعثات من أصل ١٦ بعثة قائمة لحفظ السلام مكلفة بالاضطلاع بولايات حماية المدنيين. والتحديات التي تواجه حماية المدنيين واسعة النطاق، تتراوح بين الاحتياجات على أرض الواقع وبيئة أمنية الصعبة، إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية. وكثيرا ما يكون حفظة السلام مسؤولين عن حماية أعداد كبيرة من السكان المنتشرين على مساحات شاسعة، ولكنهم غالبا يفتقرون إلى الموارد المادية لتنفيذ الولاية على نحو فعال.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه، من أجل تنفيذ ولاية حماية المدنيين، يجب أن يكون حفظة السلام أنفسهم على أعلى مستوى. وأي مزاعم عن سوء السلوك من جانب حفظه السلام أو العناصر المدنية لبعثات الأمم المتحدة في ذلك الصدد يجب تناولها بطريقة حسنة التوقيت وشفافية ونزاهة بهدف صون نزاهة ومصداقية المؤسسة قاطبة، من بين جملة أمور أخرى. ولا بد من الالتزام بسياسة عدم التسامح مطلقا والتمسك بها على نحو كامل.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن خالص مواساتنا وتعازينا لأحباء حفظة السلام الذين ضحوا الحياة.

ويحدد النزاع الدائر في مالي بوضوح الطابع المعقد للأزمة، التي وضعت بصددها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الصدارة، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتقاطعة، بما في ذلك العلاقة بين ديناميات النزاعات المحلية والجريمة المنظمة وتطرف الجهاديين.

لقد تمكنت الأمم المتحدة من اتخاذ خطوات مبتكرة في حالات النزاع الأخرى لزيادة تحسين نشر قوات حفظ السلام في الميدان والتكيف مع البيئة العدائية، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. على المستوى التقني، ساعد نشر وحدات الاستخبارات وشراء المعدات المقاومة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك المركبات المدرعة والمركبات الواقية من الألغام، على تعزيز قدرات أفراد حفظ السلام للعمل في مزيد من الأمان في بيئة غير متناظرة.

وفيما يتعلق بالإحاطة بشأن المحاذير، نتفق مع الملاحظة التي مفادها أن إدراج ما يسمى بالمحاذير الوطنية قد يعقد أو يعرقل حسن سير عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بمسائل مثل التسلسل القيادي الموازي، وربط الوحدات الميدانية بالقيادة الرئيسية بالمقر الوطني وأداء الموظفين.

ونعلم تماما أن فعالية القيادة والتحكم تكتسي أهمية قصوى لنجاح تنفيذ أية ولاية. ونرى أنه ينبغي التعامل مع هذا الهيكل الموازي للقيادة بمخاطبة البلدان المساهمة بقوات قبل فترة طويلة من صياغة أية ولاية. كما ندرك أن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام نظر أيضا بجدية في هذه المسألة في تقريره الأخير المقدم للأمين العام وقدم توصيات معينة لمعالجة المسألة.

وتتطلع ماليزيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة، إلى العمل بشكل وثيق مع أعضاء المكتب الآخرين وجميع الشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين بشأن تحسين كفاءة وفعالية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فضلا عن ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم ورفاههم.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للفريق تسفاماريام للرد عن التعليقات والأسئلة التي طرحت.

الفريق تسفاماريام (تكلم بالإنكليزية): إن السؤال الأول الذي سأتناوله يتعلق بالتحدي الكبير الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فنحن نواجه تحديات كبيرة بالإضافة إلى وجود المشردين داخليا، وهو أمر غير شائع في تاريخ حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولدينا نقص في الموارد. وكما حاولت أن أبين، لدينا ما أعتبره قضية متعلقة باتجاه فكر الأمم المتحدة في إطار القوة البشرية الموجودة، ولكن أكثر من ذلك، فإن المسألة الأهم هي استمرار القتال في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٣. ولذلك السبب لدينا تشريد مستمر ومعاناة للمدنيين. وهو تحد خطير لبعثة الأمم المتحدة.

وأتذكر زيارة المجلس إلى جنوب السودان وزيارته إلى موقع المشردين داخليا في ملكال. وكانت الرسالة الوحيدة الموجهة من المشردين داخليا إلى مجلس الأمن رسالة واضحة للغاية. وأرى أن ذلك أمر صعب للغاية. فهو تحد لبعثة الأمم المتحدة، وللمدنيين، ولولاية البعثة ولنا نحن. وهو يثير القلق حقا، وهو السبب وراء وجود مواقع المشردين داخليا وحماية المواقع، التي لا تزال تزداد عددا بشكل تدريجي.

وأعتقد أننا نتخذ نهجا مناسبا فيما يتعلق بحماية المدنيين. وبالنظر للواقع في جنوب السودان، يتمثل نهجنا في أن نكون استباقيين بصورة أكبر وأن نحاول الوصول إلى المدنيين وألا ننتظر قدومهم سعيا للحصول على المساعدة أو الحماية. ومن الناحية الأخرى، لدينا مسألة المشردين داخليا ولدينا

المدنيون وهم ينتظرون الحماية من التهديدات البدنية ومن أجل المساعدة الإنسانية. والمشكلة من ذلك النوع لا تزال تشكل مأزقا، حتى لبعثة الأمم المتحدة، وتؤثر على أولوياتنا.

ومن الواضح أن مواردنا محدودة، مقارنة مع بالحقيقة على أرض الواقع. فعدد السكان البالغ ٤,٦ ملايين نسمة الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية هم أيضا بحاجة إلى الحماية. وتوجد المشاكل المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية، والمساعدات المنقذة للحياة وحماية المدنيين في وقت واحد في جنوب السودان. وهناك أيضا مشكلة جغرافية ومشكلة متعلقة بالبنية التحتية. والخيار المتاح لنا هو زيادة الموارد المتاحة للبعثة إلى أقصى حد فيما يتعلق بمشكلة اتفاق مركز القوات. وتسبب تلك المشكلة تحديا جديا لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الانتهاكات؛ والقيود المفروضة على دورياتنا؛ وإضاعة الوقت بلا داعي في التعامل مع نقاط التفتيش؛ واحتجاز معداتنا المملوكة للوحدة، في بعض الأحيان إلى ما يقارب مدة شهرين؛ والصعوبات أمام التنقل برا وجوا. وأود أن أكون أكثر وضوحا: إن من ضمن جميع التحديات الكبيرة في جنوب السودان، يتمثل أهم التحديات في أن أصوات المدافع لم تسكت بعد، ويدفع المدنيون ثمن ذلك. ونبذل قصارى جهدنا في بعثة الأمم المتحدة من خلال الاتصالات والانتشار المادي، ولكن بسبب عدم احترام اتفاق وقف إطلاق النار، نواجه تحديات كبيرة. وما قاله المشردون المدنيون هو إن أولويتهم ليست تحقيق السلام الإيجابي، بل تحقيق السلام السلبي – وهو إسكات أصوات المدافع في كل الظروف.

وتتعلق المسألة الأخرى بالقيود، لا سيما المفروضة على قدرات مضاعف القوة. وإضافة إلى اتفاق مركز القوات والقيود، أعلم من المقر أن جهودا جدية تبذل للانخراط مع الأطراف، ولكن لا تزال هناك فجوة جدية في القدرات. فنحن نعتمد كثيرا على المشاة. ولا تزال قدرات الطيران للسيطرة على الحالة الأمنية في إطار منطقة عملياتنا منعدمة بشكل خطير في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وإحدى المسائل الأخرى هي الفجوة في التدريب. فقد حاولت أن أبين أن هناك تدريبا فنيا وتعبويا. وأشعر بالسرور من التزام القوات. وأنا سعيد بمهاراتهم الفنية والتعبوية. ولكن حماية المدنيين تتعلق بخدمة المدنيين والدفاع عنهم. وينبغي أن يكون مصب تركيزنا. وأرى أن هناك فجوة فيما يتعلق بالمعرفة والإعداد والمهارات. وفي إطار القوات، نحن لا نعرف بعد ماهية خصوصية حماية المدنيين وما يجعلها مختلفة عن المعرفة العامة لحفظ السلام من جانب الجندي في الميدان والقائد على مستوى العمليات. فهي معرفة تتعلق بالمدنيين وتتعلق بالناس وتتعلق بالدخول في خضم النزاع. ومن البديهي، أنه ستكون هناك مخاطر. وأعتقد أن القوات ليست مدربة بشكل كاف للمعرفة بالمخاطر وبأن هناك حلا لتلك المخاطر. فالمسألة لا تتعلق بمجرد الخطر، ولكنها تتعلق بدفع الثمن لذلك الخطر وضمان إيجاد الحلول.

أنا سعيد بسماع بأنها مهمة مزدوجة، تتمثل في الدفاع عن أنفسكم والدفاع عن المدنيين في نفس الوقت عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، وذلك لأن طبيعة الصراع لا يمكن التنبؤ بها كثيرا. لأنك عندما تتعرض للتهديد ويتعرض المدنيون للتهديد، فإنه ليس من السهل توقع ذلك التهديد. لذلك فإن الأمر يتطلب، في اعتقادي، المعرفة والتدريب والإعداد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ولاية ومهام حماية المدنيين. وما هو مطلوب هو قوة مع قدر معين من الالتزام، تعلم كيف تكون سباقة وتدرك تقريبا ما يجب عليها القيام به، مهما كانت الظروف، لأنه لا يمكن التحكم في كل شيء. ولا يمكن التحكم في كل شيء بالقول: ''إفعل هذا ولا تفعل هذا''. إن قادة الخطط التكتيكية هم أنفسهم ممكنون؛ وكذلك

قادة العمليات. إنه عمل يتأثر بالعامل الزمني أيضا. وكذلك فيما يتعلق بالمهارات ومعرفة كيفية تحقيق السبق وأخذ زمام المبادرة، وألا تغيب عن أذهاننا بأن سبب وجودنا هناك يتمثل في إنقاذ المدنيين، وأنا لست متأكدا إذا كان ذلك مدرجا بشكل كامل في نُظمنا التدريبية، بما في ذلك قبل الانتشار.

لذلك، هناك بعض المشاكل في هذا الصدد. وفيما يتعلق بآرائي حول مسألة المحاذير، إسمحوا لي أن أقول إن المحاذير موجودة، على الرغم من أن بعض البلدان المساهمة بقوات تقول بأنه ليس لديها محاذير. ويدل ذلك على وجود اختلافات. إن قوة من القوات موجودة هناك بولاية واحدة ومهمة واحدة ومنطقة عمليات واحدة. إن الانقسام داخل قوة نظامية ليس أمرا جيدا. إنه يؤثر على الأداء. وحسب فهمي، فإن معالجة الشواغل التي جرى الإعراب عنها هو الحل، لأننا بحاجة إلى قوة غير منقسمة. هذا بالإضافة إلى تأثير العمليات.

أخيرا، فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حتى وقت قريب كانت لدينا ولاية أصلية، والآن لدينا ولاية منقحة. إن ذلك التحول يأخذ بعين الاعتبار الحقائق على أرض الواقع والتحديات القائمة. لقد أعدنا تنظيم أنفسنا بدعم من المقر؛ هذا هو السبب في أنني سعيد بالدعم والاهتمام اللذين حظينا بهما، وكذلك وتيرتهما. لقد أعدنا تنظيم أنفسنا بشكل حاسم. وقد أكملنا عملية إعادة تنظيم أنفسنا لولاية جديدة ومهام جديدة. وتحاول البعثة القيام بما في وسعها للتكيف مع الحالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء تسفرميم على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للواء لوليسغارد للرد على الملاحظات والأسئلة المثارة.

اللواء لوليسغارد (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كل الدعم الذي قدمه أعضاء المجلس وعلى الأسئلة المطروحة. سأحاول الإيجاز في إجاباتي.

أولا، فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل تشاد، بشأن الكيفية التي يمكننا من خلالها منع التهديدات غير المتناظرة، أعتقد أن هذا السؤال صعب للغاية. ولا أعتقد أننا قادرون، بهذه الولاية، على منعها، ولكن يمكننا ردعها من خلال الاستخدام الفعال لقواتنا، ومع زيادة التعاون مع عملية برخان، التي تعمل في المنطقة. وبطبيعة الحال، بمساعدة قوات الأمن المحلية لمالي. لذلك، هذا ما سنقوم بتعزيزه بعد التوقيع على اتفاق السلام. لقد أعطيت توجيهاتي للربع القادم، وسيجري التركيز بشكل واضح على شمال مالي.

إنني أعتقد أن المسألة المتعلقة بلواء التدخل مسألة معقدة للغاية، لأننا سنعزز ذلك، ومن ثم نحصل على ولاية مكافحة الإرهاب، الأمر الذي سيجعل الأمور معقدة للغاية بالنسبة للبعثة. ولا أعتقد أننا جاهزين لذلك، أو أننا مستعدون له. فليس لدينا معلومات استخبارية أو معلومات أو قدرة على التنقل للقيام بذلك. وأعتقد أن حصولنا على هذه الولاية، وعلى لواء تابع لنا سيعقد الأمور. لذلك، مرة أخرى، أعتقد أن هذه المسألة تحتاج إلى التعامل معها في تعاون أوثق بين عملية برخان وقوات الأمن في مالي.

وفيما يخص التقليل من المخاطر، نعم، إننا نقوم بكل ما في وسعنا. حيث نقوم بتحسين كل من القواعد الآن مع جدول زمني أقصر مما كان متوقعا في الأصل. ويسعدني أيضا أن أعلم بأن تشاد تجلب مزيدا من المركبات لحماية قواتها.

وطرح ممثل شيلي سؤالا حول المعلومات الاستخبارية. أعتقد أن تبادل المعلومات الاستخبارية هو أمر في غاية الأهمية، إنني أتطلع إلى التقرير القادم بشأن المعلومات الاستخبارية. وعملية تبادل المعلومات الاستخبارية في بعثات الأمم المتحدة

هي عملية معقدة. إننا نعلم من التجارب السابقة أن تبادل المعلومات الاستخبارية، معقد حتى في التحالفات الصغيرة، وأنه أكثر تعقيدا في الأمم المتحدة. وأرى أننا بحاجة إلى إيجاد وسيلة جيدة لمعالجة هذه المسألة، وأنا أتطلع للتقرير، الذي قد يساعدنا في هذا الصدد.

هل زاد توافر المعلومات الاستخبارية من الأمن؟ نعم بالتأكيد. وبوسعي أن أذكر عدة حالات قمنا فيها بإنقاذ حياة من خلال وجود معلومات استخبارية جيدة. كما يمكنني أيضا أن أذكر العديد من الحالات التي خسرنا فيها أرواح مدنيين لأنه لم يكن لدينا المعلومات الاستخبارية اللازمة. ومن ثم فإنني أعتقد، أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد.

وردا على سؤال ممثل الولايات المتحدة على ما يمكننا القيام به فيما يتعلق بقضية إجلاء الضحايا، فإن الجواب هو: توفير المزيد من طائرات الهليكوبتر. وهذا سهل جدا. حيث أننا لدينا موارد محدودة للغاية، وقدرة ليلة محدودة على إجلاء الضحايا. وفيما يخص مسألة المحاذير، فإن بعض الدول الأعضاء تطلب الآن أن تكون قواتها في الواقع، على بعد ساعة واحدة بطائرة هليكوبتر. ويضع ذلك الكثير من الضغوط على قدراتي في مجال طائرات الهليكوبتر، قبل أن أتمكن من نشر بعض القوات على أرض الواقع. لذلك، بالتأكيد، فإن المزيد من طائرات الهليكوبتر التي لديها قدرات تحليق في الليل تشكل أفضل وسيلة للتخفيف من هذه المسألة.

ولممثل نيوزيلندا، أود أن أتناول بضع نقاط عن الحملة الإعلامية. بأنه على المستوى المفاهيمي وعلى مستوى القوة، فإنني في وضع جيد. ومع المساعدة التي أتلقاها الآن، يمكن للموظفين توفير ما يلزم لي من إسهامات في عملياتي الخاصة بالمعلومات. وأنا بحاجة إلى التدريب والتعليم داخل مؤسستي؛ ونحن نعمل على ذلك، ولقد طلبت من عدد قليل من الخبراءصياغة مفهوم لنا. ولكني قد أعود، ربما، مع متطلبات إضافية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بحماية المركبات، لقد جعلت قاعدة في البعثة التوقف والحديث مع المدنيين عندما نمر عبر قرية من القرى. إن هذا التكتيك هو تكتيك عملياتي معروف. وهذا أمر سهل للغاية، لأنه في مالي غالبا ما يتعين قطع ١٠٠ كيلومترا إلى أقرب مكان. لذلك، فإننا خلال قطعنا لمسافة ١٠٠ كيلومتر، نتوقف ونتكلم مع الناس. ثم نقطع ١٠٠ كيلومتر أخرى وهكذا دواليك. ثمة شيء من المبالغة، فيما أقول بطبيعة الحال. ولكن هذه هي الطريقة التي نتصرف بها، وذلك للخروج من تحصيناتنا.

وفيما يتعلق بالعديد من المسائل المتصلة بالتدريب، فإنني أعتقد أننا بحاجة إلى تكثيف التدريب. وأعتقد أن البرنامج التدريبي المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام هو جيد نوعا ما، ولكن ربما نحتاج لمواءمته بشكل أكبر مع تفكير البلدان المساهمة بقوات. كما أعتقد أنه ينبغي لنا أيضا أن نكون أكثر تقبلا في الواقع لوجود أفرقة تقييم تأتي إلى الدول المساهمة بقوات للنظر في التدريب النهائي والتحقق من أنه يقوم على تخطيط، وكذلك بأننا نتخذ النهج الصحيح ونفهم البيئة التي سنعمل فيها.

وكرد على الممثل الفرنسي، إسمحوا لي أن أقول بأنني سوف أعرض بعض الدروس المستفادة بشأن التدريب الذي أعتقد بأن بعثتي بحاجة إليه بوجه خاص. وسنعد ذلك خلال الأشهر القليلة القادمة، من أجل تبادل المعلومات مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

لقد طرحت أسئلة كثيرة بشأن مسألة المحاذير، وأنا طرحت سؤالاً عما يمكن أن يفعله المجلس. علينا أن نشجع المساهمين على عدم وضع تحفظات أكثر من اللازم. مع ذلك، فإنني أتفهم أن هناك قضايا وطنية تتعلق بالعمليات في بيئات

من هذا القبيل. يمكن أن أتعامل مع المحاذير، طالما إنني على بينة بما هي عليه وأنها لا تنشأ في اليوم التالي للدعوة إلى مهمة. فإذا كانت واضحة تماماً، ونحن نعرف عنها مسبقاً، يمكننا الالتفاف حولها. وعدم إصرار البلدان على تحفظاتها سيكون أفضل، بالطبع.

كانت هذه مراجعة متعجلة، وإن كان هناك الكثير الذي ينبغي قوله. ولكن اقترب موعد الغداء. وسأكتفي بهذا القدر من الدروس المستفادة، أنا أتفق مع فرنسا تماماً. وأعتذر عن لغتي الفرنسية الضعيفة، في جملة أمور، ولكن أحاول تحسينها. وهذا أيضاً من الدروس المستفادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء لوليسغارد على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للواء فين للرد على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

اللواء فين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على البيانات والملاحظات الداعمة. فيما يتعلق بالاستفسارات المطروحة، أعتقد أنني يمكن أن أتقدم ببعض الملاحظات العامة، بدءاً باستعلام الولايات المتحدة بشأن كيفية إخطارنا بمحاذير البلدان المساهمة بقوات. وبالمناسبة، فإن أحد المحاذير يشملني شخصياً، ويتعلق بقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الذي هو قائد العمليات في الجولان. وأرجو ألا أثير استياءه بالتدخل في عمله بأي شكل من الأشكال.

فيما يتعلق بالمحاذير، ينبغي أن نذكر بأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك موجودة منذ سنوات عديدة في حالة حميدة جداً، حيث يلتزم الطرفان، إسرائيل وسورية، بأحكام اتفاق فض الاشتباك إلى حد كبير، وهو الوضع الذي تغير تماماً بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. واجهنا مشاكل من قبيل اجتياح مراكز المراقبة واختطاف السيارات والمراقبين – وحتى أفراد القوة – واحتجازهم لفترات قصيرة، وواجهنا قصوراً في الإخلاء الطبي وإجلاء المصابين. وقد وصف كل ذلك وبشكل جيد ممثل نيوزيلندا، التي كانت من البلدان التي أثارت المحاذير، وأثارتها أيضاً جميع البلدان التي فرضت المحاذير.

ومن المفهوم تماماً ما الذي أدى إلى فرض تلك القيود. باختصار، لقد خضعت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لعملية إعادة تنظيم كبيرة، وبحلول نهاية عام ٢٠١٣ ومطلع عام ٢٠١٤، أصبحت قوة أكثر حزماً بكثير ولديها قوة وقدرات احتياطية قوية.

وكما ذكر ممثل نيوزيلندا، فإن البلدان العاملة مع قوة مراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عملت على التخفيف من حدة المشاكل إلى حد كبير بتوفير مرافق أفضل للإخلاء الطبي والتخطيط للطوارئ والعربات المدرعة، وفرض رقابة صارمة على الحركة والمراقبة الخاصة، من بين عناصر أخرى. حتى إن الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن أشار إلى تلك التدابير المخففة وحث البلدان المساهمة بقوات على إلغاء محاذيرها. هناك أيضا العديد من الإحاطات الإعلامية قدمتها قوة مراقبة فض الاشتباك للبلدان المساهمة بقوات، كما قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إحاطات للبلدان المساهمة بقوات في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ولحسن الحظ، فقد آثرت دول مثل نيوزيلندا وكثير غيرها رفع تلك المحاذير، ولكن، كما قلت، لا تزال هناك بعض الدول لم تفعل ذلك. فيما يتعلق بكيفية الإبلاغ عن المحاذير، لم تكن هناك إخطارات مفاجئة ذات بال. فقد أبلغت بطريقة عقلانية، كما أعتقد، من خلال الممثلين الدائمين لإدارة عمليات حفظ السلام.

طرح ممثل إسبانيا السؤال، إلى أي مدى ما زال بوسعنا القيام بولايتنا. وفريق مراقبي الجولان لا يدخر جهداً في ذلك، وينفذ المهام التي يحددها قائد قوة مراقبة فض الاشتباك. ولا يزال يحرس نقاط المراقبة على خط ألفا، واتخذ مواقع إضافية للمراقبة المؤقتة – وكلها، إلى حد ما، تسد الثغرات الناجمة عن ضرورة مغادرة منطقة الفصل. وفي هذا الصدد، فإن فريق مراقبي الجولان وقوة مراقبة فض الاشتباك في وضع جيد لمواصلة تنفيذ الولاية على أفضل وجه ممكن، في ظل القيود القائمة حالياً، وعدم القدرة على التموضع داخل منطقة الفصل بالقدر الذي كنا نريده.

أعتقد أن هذا يغطي، تقريباً، ما أردت أن أقوله رداً على السؤال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء فين على المعلومات التي وافانا بها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس للرد على الملاحظات.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): موعد الغداء يقترب، ولذلك، سأتوخى الإيجاز، وإن كنت أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن بعض المسائل التي نوقشت بإسهاب اليوم.

أولاً، بالنسبة لحماية المدنيين، فهي في صميم جميع ولاياتنا الحالية، وعلينا أن نستمر للقيام بعمل أفضل. وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن نوفر فرداً من حفظة السلام وراء كل مواطن في البلد المعني. لذلك، لا بد لنا من إدارة التوقعات. على الأقل، في إدارة عمليات حفظ السلام، وضعنا معاً خطة عمل للعامين القادمين تركز بشدة على التدريب – في جهد أكثر كثافة – والتدريب يشمل تدريب حفظة السلام قبل النشر وبعده مباشرة، لضمان أن يكونوا على بينة تامة بما يتوقع منهم.

وفي ضوء ذلك، من المهم أن نذكر بأن حماية المدنيين هي مسؤولية الدولة المضيفة بالدرجة الأولى. فإن تعذر عليها القيام بذلك بنفسها، لأي عدد من الأسباب، ينبغي ألا تعيق العمل الذي نحاول القيام به. وفي هذا الصدد، أطلب إلى المجلس أن ينظر إلى جنوب السودان، وهو بلد شعرنا فيه أن علينا أن نقوم بعمل أفضل لحماية المدنيين. كنا بحاجة إلى مروحيات هجومية. وقوبل الطلب بالرفض. كنا بحاجة إلى طائرات غير مسلحة بدون طيار. ورفض طلبي شخصياً ثلاث مرات من قبل الرئيس في العام الماضي. وطالبنا أيضاً بأن توفر لنا القدرة على التحرك وحرية التنقل. ورُفض ذلك. ولم يقتصر الأمر على رفض الحكومة إتاحة حرية الحركة لنا، بل إن السودان نفسه فعل نفس الشيء مرات عديدة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن جوبا، على سبيل المثال، أعلنت عدداً من كبار موظفينا أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وأعلنت يوم أمس أنه من الآن فصاعداً أن أي أحد من موظفي الأمم المتحدة يلتقط صوراً سيعتبر جاسوساً. وهذا يثير عدة شواغل. وكنت أود تسليط الضوء على تلك المشكلة.

بالنسبة لمسألة المحاذير، ينبغي للمرء أن يكون واقعياً. ما من أحد يشكك في مشروعية جود أسباب وجيهة لدى إحدى البلدان المساهمة بقوات، لعلاقتها بحقوقها السيادية، لفرض قيود على استخدام موظفيها. غير أنني أود أن أقول إننا لا بد أن نكون على بينة من تلك القيود مقدماً. لا يمكن أن نتبين وجودها لأول مرة في اللحظة التي تتجه فيها الأمور إلى الأسوأ. عندما أصبح الوضع على الجانب السوري من مرتفعات الجولان خطيراً، رفضت بعض البلدان البقاء هناك. وهذا، بالطبع، من حقها وامتيازاتها. لا يمكننا أن نتسامح مع ما حدث في مواقع أخرى – منها جنوب السودان – حيث اكتشفنا فجأة أن وحدة معينة كانت تتلقى الأوامر من عاصمتها، بالتحايل على قائد القوة وسلسلة القيادة برمتها.

لا يمكن أن نقبل ذلك، وإذا ما نشأت مشكلة من هذا القبيل، لا بد أن نكون على علم بها، على الأقل. فإذا كان بمقدور قائد القوة إدارة تلك المحاذير، فلا بأس، ولكن علينا أن نحاول تجنب وضعنا في حالة الأمر الواقع، بأثر رجعي. إذا حدث ذلك، فإن سياستي بوضوح تقتضي إعادة المفرزة المعنية إلى بلدها المساهم بقوات، لأننا ببساطة لا يمكننا الاعتماد عليها.

وأرى أنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز حماية القوة. فسلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا تمثل أولوية مطلقة. وأشار اللواء لوليسغارد إلى عدد من النقاط التي يجري النظر فيها، بما في ذلك الاستخبارات. فالغرض من االاستخبارات هو تحسين حماية السكان، فضلا عن مساعدهم في أداء عمل أفضل. ويندرج ذلك كله في السياق الأشمل لعملنا.

وأثارت ممثلة الولايات المتحدة مسألة الإجلاء الطبي. وهذا أحد المجالات التي تشهد تغيرا سريعا جدا: فقد كنا قادرين لفترة طويلة على الاعتماد على مفهوم ”الساعة الذهبية“ في الميادين الصغيرة حيث يمكن توفير المرافق بصورة معقولة وعلى وجه السرعة، وحيث تكون القوة متجانسة نسبيا. ولكننا نحتاج في الوقت الحاضر إلى قدرة عالية على التنقل، في حين أصبحت الوحدات أكثر تشرذما. فحين تنتشر كتيبة واحدة في خمسة أو ستة أو سبعة مواقع، كما يحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، فإننا بحاجة إلى أن نأخذ في الاعتبار العنصر الطبي على مستوى الوحدة الأساسية، ما يعني مرافق المستوى الأول عند نشر القوات في كل مرة ما أمكن ذلك. إن المبدأ التوجيهي ١٠-١-٢ الأحدث عهدا هو الطريق إلى الأمام، غير أنه لا يتطلب توفير الوسائل الطبية فحسب، بل توفير الطائرات العمودية القادرة على السفر ليلا، فضلا عن موافقة الحكومة المضيفة مرة أخرى. ومنذ وقت غير بعيد توفي أحد حفظة السلام في السودان متأثرا بجراحه بسبب رفض طلب بنقله بواسطة طائرة عمودية.

وفيما يتعلق بالمزيد من الرسائل العامة، قرر الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، وشخصي، التشديد على الأداء في مؤتمر رؤساء العناصر العسكرية لهذا العام أكثر من السنوات السابقة، ما دام ذلك هو ما يتوقعه مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة، ويجب علينا القيام بما هو أفضل.

وفيما يتعلق بمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فإنني على اتفاق تام على عدم مقبولية أي فعل من أفعال سوء السلوك الجنسي هذه، وأنه يكفي للمساءلة ارتكاب فعلة واحدة منها فقط. ومن الضروري اتباع جميع الأطراف المعنية نهج عدم التسامح مطلقا، ليس من قبل الأمانة العامة فحسب، بل من قبل الدول الأعضاء أيضا. فالدول الأعضاء هي التي قررت، في النهاية، الاحتفاظ باختصاصها في مقاضاة أولئك المسؤولين عن هذه الأفعال المروعة وإصدار أحكام بحقهم في نهاية المطاف. وعلينا جميعا القيام بواجبنا في هذا الصدد، ويجب ألا ننسى مشكلة الضحايا الذين تجب علينا مساعدتهم. وما زلنا نواصل العمل على هذه المسألة.

وكما يعلم القادة الحاضرون هنا اليوم، فإن القدرة العسكرية تعني القيادة في الأساس، ويبدي جميعهم هذه القدرة. وأود أن أشكرهم على ذلك، وأن أقول لهم أننا ومجلس الأمن نقف معا إلى جانبهم، على نحو ما تجسد في مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على التوضيحات التي قدمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.